محور
الدراسات الاقتصادية

حواشي المنتدى

واقع القطاع الصناعي في تنمية الاقتصاد العراقي (مصنع نسيج الديوانية) / حالة دراسية

م. د. سعدية هلال حسن
جامعه الفرات الاوسط / الكلية التقنية الإدارية / الكوفة
drsadia516@gmail.com

الملخص:

تعد الصناعة المحرك الأساس للتنمية الاقتصادية والصناعية عبر أدائها ودورها الفاعل في تكوين الناتج المحلي، وتكمن أهميتها في دورها المؤثر في حماية الصناعة الوطنية عن طريق زيادة الصادرات، وتقليل الاستيرادات، فضلاً عن في استيعاب الإعداد الهائلة من الأيدي العاملة وقدرتها على تحقيق التقدم التكنولوجي . وتعاني الصناعة في العراق كثيرا من المشاكل والمعوقات التي سببت انخفاضاً شديداً في الأداء الاقتصادي من أبرزها : توقف معظم الخطوط الإنتاجية، وتقادم التكنولوجية المستخدمة فيها وتدمير البنى التحتية لهذه الصناعة ك (الكهرباء، والماء، وسائل النقل والمواصلات،.... وغيرها)، وضعف السوق المحلية، وتدهور الوضع المعاشي للمستهلكين، واتباع سياسة الاغراق السلعي، فضلاً عن المشاكل التمويلية وانخفاض الاداء الاقتصادي وعدم توفر بيئة سياسية مستقرة، فضلاً عن المشاكل التي تتعلق بالقوانين والتشريعات، وعدم وجود رؤية استراتيجية خاصة بالتنمية الصناعية تتلاءم مع الواقع الصناعي في العراق وبناءً على ذلك يستوجب تهيئة المستلزمات الأولية

لخلق بيئة مناسبة لإصلاح الصناعة الوطنية، وتحديد أهم الاستراتيجيات والسياسات الجوهرية التي لابد من العمل عليها بوصفها أولويات مهمة للنهوض بالصناعة، وتمكينها من تجاوز أزمتها والتحديات التي تواجهها .ومن هنا لابد أن تكون للدولة رؤية صناعية مستقبلية تهدف إلى بناء قطاعٍ صناعيٍ متطورٍ، وأنّ تحدد التوجهات البعيدة المدى للصناعة العراقية ، مما يشكل اطار عاماً لتوجهات الخطط الصناعية ومعيار لاختيار سياستها، بما يضمن تنافسها وتكاملها.

الكلمات المفتاحية: التصنيع ، معوقات الصناعة ، النمو الصناعي ، القطاع الصناعي، الناتج المحلي الاجمالي، مصنع نسيج الديوانية.

المقدمة:

اثر النمط الريعي في التنمية والتمويل اختلالات هيكلية خطيرة طالت معظم القطاعات الاقتصادية في البلد ورهنت الافاق الاقتصادية للنمو والاستقرار بتذبذبات اسعار النفط في الاسواق العالمية والعوامل المتحكمة فيها. وفي هذا السياق، عطل تيار الوفرة النفطية القطاع الصناعي في العراق بعدما تحول البلد لمصدر للدولار النفطي ومستورد صافي لمعظم احتياجاته من السلع والخدمات على حساب تهاوى مساهمة القطاعات الانتاجية كافة وخصوصا الصناعي حيث اتسمت المنظومة الصناعية في العراق بسوء الادارة والحروب والادمان المفرط على النفط في تمويل الموازنة وتلبية حاجات البلد من السلع والخدمات الاجنبية ، عانى قطّاع الصناعة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ واقعاً متردياً في جميع مفاصله وشلل شبه تام لجميع المنشآت الصناعية والمصانع الكبيرة والمعامل الصغيرة للقطاعين الحكومي والخاص، بعد أن كانت صناعتنا الوطنية مزدهرة ومتطورة ومواكبة بقدر مقبول لآخر التطورات التكنلوجية على الرغم من الحصار الاقتصادي الذي تم فرضه على العراق ولسنوات طويلة والحروب المدّمرة التي خاضها العراق لعقود نتيجة الممارسات الخاطئة للنظام

السابق والتي تركت آثار مدمّرة على الاقتصاد العراقي .

المشكلة :

مما لاشك فيه إن القطاع الصناعي يعد من القطاعات الرئيسية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتمويل الموازنة العامة . لذلك فالواقع الصناعي في العراق متردي ومتهالك بسبب الاستراتيجيات الفاشلة ومن المشاكل التي حدثت في القطاع الصناعي تدني الانتاجية وتقادم المعدات صناعية)الاستهلاكية والانتاجية (وعدم وجود استراتيجية واضحة للنهوض بالواقع الصناعي في العراق . وعليه فإن مشكلة البحث معرفة اسباب تدهور هذا القطاع ووضع الحلول الناجحة لرفع الانتاجية الصناعية من خلال تشغيل اغلب المصانع المعطلة ومنها مصنع نسيج الديوانية موضوع البحث بعد سقوط النظام السابق وهذا يكون من خلال رسم الاستراتيجية المناسبة .

الفرضية

إن القطاع الصناعي في العراق يعاني من تدهور واضح وتدني في الانتاجية مما جعل مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ضعيف ومازال هذا القطاع يعاني من التدهور المستمر نتيجة غياب استراتيجية وسياسة واضحة للنهوض في واقع الاقتصاد العراقي. وان الظروف التي مر بها العراق من حصار وغزوا امريكي وانفلات امني وتعطل عجلة الاقتصاد العراقي لمدد غير قصيره . وانقطاع التيار الكهربائي وسياسة الاغراق السلعي للأسواق العراقية من الاسواق الخارجية، كانت سببا في ضعف اداء القطاع الصناعي واداء مصنع نسيج الديوانية.

الاهمية

ان موضوع القطاع الصناعي يحتاج دوما للدراسة كونه يكتسي اهمية واهتمام كبير على المستوى الدولي والمحلي كونه يحتاج الى قدر كبير من راس المال وتنظيم وادارة فعالة ،وكذلك التعرف على الدور الذي يمكن ان يؤديه مصنع نسيج الديوانية بزيادة الطاقة الانتاجية من اجل

استعادة الدور المهم لهذا المصنع في العراق.

اهداف البحث :

١-ابراز الصعوبات التي عرقلة المساهمة الفعلية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي .

٢-تعتبر هذه الدراسة مساهمه الى سلسلة الابحاث المقدمة في موضوع القطاع الصناعي .

٣-التعرف على واقع مصنع نسيج الديوانية ، والمشاكل التي تواجهه والتي تحد من امكانيته و تحديد جوانب الجذب والطرد في مصنع نسيج الديوانية وابداء بعض المقترحات أ والتعديلات والإصلاحات والرؤى التي تساهم بشكل فعال في نهضة المصنع .

الدراسات السابقة

١-دراسة (ناجي ساري ،٢٠١٨) واقع وافاق القطاع الصناعي في العراق والتي بين فيها الدور المهم والاساسي للصناعة في التنمية الاقتصادية وان التصنيع يعتبر الركيزة الاساسية للتقدم والتطور وان على الدولة تشجيع المستثمرين الاجانب والمحليين للاستثمار في مختلف الفروع الصناعية ،ويؤكد على وضع الاستراتيجيات الواضحة والتي تتلاءم مع الواقع الصناعي في العراق .

٢-دراسة (جواد كاظم ،٢٠١٩) تقيم استراتيجية دعم القطاع الصناعي الخاص في العراق وفق اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، بين ضرورة ادراك واهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولاسيما في مجال نشاط القطاع الصناعي الخاص وضرورة تفعيل القوانين والتشريعات التي تعمل بموجبها انشطة القطاع الصناعي ، والاهتمام بعملية البحث والتطوير الصناعي .

٣-دراسة (صبحي احمد ،٢٠٢٠) مشكلات توقف المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة في محافظات بغداد -البصرة - الانبار / دراسة تحليلية وقد بينت الدراسة ان هناك العديد من المشكلات التي كانت سببا في توقف المنشآت الصناعية في بغداد - البصرة - الانبار والتي تتعلق بالقوانين والتشريعات من خلال اتباع سياسة الاغراق السلعي ، مع ضعف التمويل اللازم لا عادة

تأهيلها وكذلك قلة توفير المعدات وقطع الغيار وتوفير المواد الاولية و تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي مع انخفاض تجهيز الطاقة الكهربائية والوقود لهذه المنشآت .

المبحث الأول/ التصنيع

أولا : مفهوم التصنيع

التصنيع هو عملية يتبعها تغير في تركيب الهيكل الاقتصادي للدول ، ومؤشر الى نسبة الزيادة في الدخل الوطني، الناشئة عن القطاع الصناعي ان عملية التصنيع لا تعني مجرد نشاط اقتصادي بحث ، فهو اكبر من ذلك بكثير . فعملية التصنيع بمعناها الواسع هي عملية تحول اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي ، فالتصنيع يلزمه المزيد من التخصص في اقتصاديات الانتاج بحيث يتماشى مع متطلبات الأسواق العالمية والمحلية وزيادة ما يضيفه الانتاج الصناعي لمجموع الدخل القومي ، ورفع قدرته على استيعاب القدر الأكبر من المصادر المتاحة ، مثل المواد الأولية والطاقة البشرية ، كما انا التصنيع يقتضي استخدام معطيات العلم والتكنولوجيا في الانتاج الصناعي ، مما يؤدي الى انتاج متطور واستخدام الطرق التكنولوجيا الحديثة ، كما يتطلب استخدام الاساليب الحديثة في الادارة وتنظيم عمليات الإنتاج ، بما يؤدي الى زيادة الانتاج وارتفاع الجودة . وانتشار الأسلوب الصناعي الى باقي الأنشطة الاقتصادية يعتبر تحولا اجتماعيا كبير نحو المجتمع الحضري.

ثانيا : أهمية الصناعة في الاقتصاد

يحتل قطاع الصناعة أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني وفي دفع التنمية خاصة في الدول النامية لعدة أسباب : www.equiti.com

١ .يسهم نمو قطاع الصناعة في علاج مشكلات البطالة حيث أن الصناعة تساعد على توفير فرص للعمالة. ويجدر الإشارة إلى أن غالبية الدول النامية تعاني من مشاكل في البطالة..

٢ .تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في الدول النامية وبالتالي

ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ويقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية لأن الاعتماد على تصديرها فقط يعرض الدول النامية لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها بسبب تقلب الطلب الخارجي على المواد الأولية.

٣.يسهم نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية وذلك لأن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يسهم في رفع الإنتاجية، كما يمكن تقسيم العمل والتخصص في قطاع الصناعة بدرجة أكبر مما يسهم في ارتفاع الإنتاجية .

٤.يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني لأن نمو قطاع الصناعة يساعد على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية ..

٥.يسهم قطاع الصناعة في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج.

ثالثا : معوقات الصناعة في الدول النامية

اصبح واضحا ان النظام الاقتصادي العالمي يؤثر تأثير كبير على التقدم الصناعي في الدول النامية ، وتأثير المناخ الدولي على الصناعة في الدول النامية يكون بطريقتين ، مباشرة وغير مباشرة ، ويكون ذلك عن طريق:

١.الممارسات التجارية للدول المتقدمة ، ولا سيما اسلوب حماية منتجاتها عن طريق فرض التعريفات الجمركية ، مما يؤثر سلبا على مستقبل التصنيع بالدول النامية .(شندرا،١٩٩٤: ١١-١٣)

ان طرق الحماية الأساسية تأتي عن طريق :

أ - رفع قيمة التعريفة الجمركية بحيث يرتفع سعر المنتج المستورد .

ب- تحديد الحصص الاستيرادية .

ج - التصاريح بحيث يمكن التحكم في معدلات الاستيراد .

د - التشديد في مواصفات البضائع المصدرة .

٢.الشركات المتعددة الجنسيات

الكبيرة ، التي تلعب دور كبير في التنمية الصناعية في الدول النامية لأن لهذه الشركات من القوة ما يمكنها من التأثير على السياسات الاقتصادية للدول النامية ، عن طريق الاتفاقيات السياسية ، أو عن طريق ممارسة الضغوطات من قبل الدول التابعة لها.

٣.المعونات والاتفاقيات التجارية ، فالعديد من الدول النامية ولا سيما الدول الصغيرة تتلقى المعونات من أجل إقامة المشروعات الصناعية . ويكون دور هذه المعونات معيقا لعملية التنمية في هذه الدول .

٤.تذبذب اسعار الصادرات المصنعة للدول النامية وبالتالي العائد من الصادرات . ويعود ذلك لارتباط تقويم صادرات الدولة النامية بالعملات الاجنبية ، اضافة لنظام الحماية الذي تفرضه الدول المصنعة على صادرات الدول النامية .ومنه عند ارتفاع اسعار هذه المنتجات ينتعش اقتصاد هذه الدول وتزداد القدرة على التصنيع ، ويحدث العكس في حالة انخفاض اسعار تلك المنتجات .

٥.القروض الأجنبية ، التي تفيد اقتصاديات الدول النامية ، الا ان زيادتها في العقد الأخير زيادة باهظة أدى الى آثار عكسية على عملية التصنيع ، حيث تراجعت المشاريع بسبب عجز هذه الدول على سداد اعباء الديون .

رابعا/ العوامل الداخلية المؤثرة على التطور الصناعي

اضافة للعوامل الخارجية هناك العديد من العوامل الداخلية التي تقف حجر عثرة امام البلدان النامية منها:

١.ضعف كفاءة اليد العاملة ونقص الخبرات الفنية القادرة على تحمل عبء التصنيع ، ويرجع هذا الى عاملين اثنين:

أ-صعوبة تكيف اليد العاملة القادمة من الزراعة مع اساليب التصنيع الغريبة عنه.

ب- ان اغلب المؤسسات التعليمية في الدول المتخلفة لا زالت تعتمد على الاساليب القديمة في التدريس والتكوين، كالتلقين. اضافة للافتقار للخبرة العلمية التي تجري فيها التجارب العلمية التي تعمل على

التطوير والابتكار.

٢.ضعف المنافسة او انعدامها ، والتي تعد عنصر مهما يساعد على الرفع من القدرات الانتاجية للمؤسسات الصناعية ، الى جانب تحسين ادائها والعمل على استعمال التكنولوجيات الحديثة من اجل تحسين الانتاج والرفع من جودته.

٣.التدخل المفرط للدولة ، سواء كمنافس للقطاع الخاص او سن القوانين والتشريعات التي تقيد حركته ومنح الميزات للقطاع العام الذي اثبت فشله في العديد من الدول المتخلفة.

٤.استعمال تكنولوجيات قديمة في الانتاج ، او متطورة يصعب التحكم فيها مما يؤدي في اغلب الاحيان الى ارتفاع تكلفة الانتاج وبالتالي عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة.(درويش،١٩٩٧ : ١٠٢)

خامسا / مصادر النمو الصناعي من جانب الطلب

١ – الصادرات Export

تمثل الصادرات مورداً حيوياً ضمن الإطار العام للتجارة الخارجية لكونها تشكل طبيعة الهيكل الانتاجي للبلد المصدر فضلا عن اسهامها في دعم الناتج المحلي الإجمالي . (عابد،٢٠٠١ : ١١٨) ان الصادرات تكون الجانب الموجب في الميزان التجاري ، وتعطي الدول اهتماما خاصا لتنمية صادراتها بوصفها من اهم العوامل التي تدفع كافة المتغيرات الاقتصادية نحو تحقيق التوازن العام المنشود كما ان سياسة الدولة بصفة عامة تهدف الى معالجة التشوهات في هياكلها الاقتصادية بما يدعم ويزيد من قدرتها على التصدير ، حيث توفر للأسواق العالمية فرص بيع منتجات كثيرة وبكميات كبيرة لا تستطيع السوق المحلية استيعابها ، فضلا على ان تنمية الصادرات تمكن البلد من استيعاب التطورات التكنولوجية العالمية ، وبالتالي تؤدي الى تنمية بشرية بشكل سريع وزيادة النمو الاقتصادي . (فيحان ،٢٠٠٦: ٥٢) ان إقامة صناعات يُخصص انتاجها الصناعي لغايات التصدير مع امكانية تخصيص جزء من هذ الانتاج لأغراض الاستهلاك المحلي

، اطلق عليها بعض الاقتصاديون اسم استراتيجية احلال الصادرات ، أي احلال الحديثة او غير التقليدية مثل السلع المصنعة او شبه المصنعة . (احمد ، ٢٠٠٠ : ٤٦) ولقد تبنت الدول النامية استراتيجية التصنيع من اجل التصدير للتغلب على مشكلات ميزان المدفوعات (العجز التجاري والمديونية) وتقليل الاعتماد على تصدير السلع الاولية ، ان عدد من الدول النامية استطاعت ان تنتقل الى مرحلة استراتيجية التصنيع من اجل التصدير ، وذلك بتكوين قاعدة صناعية كبيرة وقوية ، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورا وتايلاند. (H. Bration،1970: 33)

اذن استراتيجية دعم الصادرات تعد احد البدائل المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في تغير هيكل الاقتصاد النامي من النمط المزدوج الى نمط جديد اكثر تنوعاً والتي تحتل الصناعة دوراً مهما كبيراً الى جانب حصة مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي GDP لاقتصاديات البلدان النامية فضلا عن تحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي وتوفير فرص اكبر لاستخدام الموارد في هذه البلدان فضلا عن تغير في تركيبة هيكل الصادرات حيث تفضل الصادرات المصنعة على صادرات المواد الاولية . (النجفي ، ١٩٨٨ : ١٥٢) لذلك حفز تراكم راس المال نمو التجارة الخارجية و بالتالي عجل بمعدل النمو الاقتصادي ، و ولد وفورات خارجية بواسطة الانتاج الكبير للسوق الخارجية ، حفز الصناعات الداخلية ، بسبب خلق التسهيلات الضرورية للصناعات التصديرية . (Arthur Lewis،1966 :40)

٢- احلال الواردات - Import Substitution

لقد طبقت هذه السياسة منذ مطلع القرن التاسع عشر في كل من بريطانيا ، والمانيا وامريكا ، واصبحت معروفة من قبل الدول النامية ، وعلى الرغم من الاهتمام الواسع من قبل الاقتصاديين لهذه الاستراتيجية ، الا ان المصادر تباينت فيما بينها في تبني مفهوما محددا لاستراتيجية احلال الواردات ، لذلك تعددت التعاريف حول معنى او مضمون

هـذه الاسـتراتيجية ، والتعريـف الشـائع الاسـتخدام نسـبيا هـو "تلـك الاسـتراتيجية التـي تسـتهدف تقليـص او ازالـة الـواردات تدريجيـا عـن طريـق تعويضهـا بالإنتـاج المحـلي". (شـيرو كـوف ، ١٩٧٧: ٨٧) الاقتصـادي ونسـتون (Winston). (Winston ،1979: ١٣٨)فيعـرف هـذه الاسـتراتيجية بانهـا " قيـام المجتمـع محليـا بإنتـاج بعـض السـلع التـي كان يمكـن ان يسـتوردها مسـتقبلا لـو لم يقـم بهـذا الانتـاج " . ولقـد عرف جنـري (Cheery) .(Cheery ،19973: 32)احـلال الـواردات بالإشـارة الى نسـبة الـواردات الى العـرض الـكلي ، فـإذا ازداد الإنتـاج المحـلي بمعـدل أعـلى مـن معـدل زيـادة الـواردات فـان ذلـك يعنـي احـلال الـواردات امـا اذا زادت الـواردات بمعـدل أعـلى مـن الانتـاج المحـلي فـان مـا يتـم هـو عكس احـلال الـواردات ، أي يكـون احـلال الـواردات سـالبا ، الا ان الاقتصـادي الهنغاري كوكـر (Coker) .(Coker،1974: 90) كان اقـرب الى الدقـة في بيانـه لمفهـوم هـذه الاسـتراتيجية حيـث ميـز بـين معنيـين ، أولهـما : المعنـى الضيـق (المطلـق) ويعنـي التوسـع في الانتـاج المحـلي ليحـل محـل الـواردات ، بحيـث يهبـط حجـم الـواردات بصـورة مطلقـة ، ويدعـو كوكـر هـذه الحالـة بحالـة تعويـض الـواردات المطلـق (Absolute import substitution) ، وهـو اقـرب الى الاكتفـاء الـذاتي ، وثانيهـما: المعنـى الواسـع (النسـبي) ويعنـي قيـام الإنتـاج المحـلي بالتعويـض عـن الـواردات بحيـث تسـتمر مـع هـذه الزيـادة تناقـص الأهميـة النسـبية للـواردات في سـد الطلـب المحـلي، مـن خـلال نمـو الانتـاج المحـلي بمعـدلات اكـبر مـن معـدلات نمـو الـواردات .

- وان مـن اهـم الخصائـص المميـزة لنمـط التصنيـع القائـم عـلى احـلال الـواردات :

أ-اتجـاه نمـو التصنيـع المعتمـد عـلى الإحـلال نحـو فـرض القيـود الاسـتيرادية التـي يهـدف منهـا تخفيـف الأعبـاء عـن ميـزان المدفوعـات وتحقيـق وفـر في النقـد الأجنبـي لاسـتخدامه في تمويـل واردات السـلع الأساسـية لعمليـة التنميـة عـن طريـق إلغـاء او تقليـص واردات السـلع الكماليـة والغـير ضروريـة ، وذلـك يعمـل كمحفـز شـديد نحـو

إنتاج هذه السلع في الداخل واتجاه النشاطات الصناعية في التركيز على الصناعات التي تحل محل السلع الكمالية . (جاسم ،١٩٩٥: ٧٦-٧٨)

ب- تقوم عملية التصنيع التي تعتمد على هذه الاستراتيجية على مراحل ، اذ تبدأ عملية الاحلال في الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية المستوردة سابقا ، ومن ثم يفترض انها تنتقل وبشكل اكثر واقل سرعة او نجاح نحو صناعات السلع الوسيطة والرأسمالية وتكون الصناعات في المراحل الاولى ذات طابع استهلاكي وفي المراحل التالية ذات طابع انتاجي.

ج-الاعتماد الشديد لبعض الصناعات المقامة مثل (اجهزة التبريد والتلفزيونات ...الخ) ضمن هذه الاستراتيجية على مستلزمات الانتاج المستوردة ، حيث تتميز هذه الصناعات بكونها مشروعات موجهة للسوق المحلية ومركزه على انتاج السلع الاستهلاكية ذات المحتوى الاستيرادي العالي نسبيا وكما يصفها هيرشمان (Hirschman) بانها صناعات قائمة على اجراء اللمسات الاخيرة لمستخدمات الانتاج المستوردة ، أي التي تهتم بعملية التجميع النهائي . (علي ،١٩٨٣: ٤٠)

ويفيد أنصار استراتيجية التصنيع من اجل إحلال الواردات الى ان هذا النمط من التصنيع يؤدي الى زيادة معدلات الاستثمار والادخار على المستوى القومي ومرد هذه الحجة هو ان سياسة الحماية التي يعتمد عليها نمو صناعات احلال الواردات تؤدي الى تغيير معدلات التبادل المحلي لصالح القطاع الذي يتمتع بالإجراءات الحمائية أي زيادة الارباح في قطاع صناعات احلال الواردات وزيادة فرص الاستخدام سوف يؤدي الى تغير توزيع الدخول لصالح قطاع صناعات احلال الواردات اذ ان ارتفاع الارباح الصناعية كنسبة من الدخل القومي سوف يؤدي الى زيادة معدلات الادخار وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار . (محي الدين ،١٩٧٦: ٣٤٤- ٣٤٥)

ويرى البعض ان استراتيجية التصنيع من اجل احلال الواردات تؤدي الى

اقامة قاعدة صناعية متنوعة الانشطة تسمح في مرحلة لاحقة بتكوين الكوادر والمهارات الفنية والوسيطة اللازمة لتشغيل وصيانة المشروعات الصناعية . (خلف،١٩٨٥: ٢٠٥) كما ان هذه الاستراتيجية تسمح في مرحلة لاحقة على زيادة طاقة الدولة على تنويع السلع التصديرية ، هذا اضافة الى ان انشاء صناعات احلال الواردات سوف يساعد على خلق ظروف ملائمة لا يجاد سوقا لمنتجات العديد من الصناعات الأساسية وخلق الظروف الملائمة لإقامتها. (حميد ،١٩٧٩ : ٣٧٨) كما يرى انصار سياسة التصنيع من اجل احلال الواردات في تقيمهم للأثار المترتبة على هذه الاستراتيجية بان الاثار الايجابية لها ، تتلخص في خلق بيئة اكثر ملائمة للتنمية الصناعية في المراحل المتقدمة من تطبيق هذه الاستراتيجية . وقد نجحت البلدان النامية في تطبيق سياسة احلال الواردات لتصحيح العجز في موازين مدفوعاتها.

اعتمدت الدول العربية هذا المنهج كأول منهج حاولت تطبيقه بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في بداية الستينات واتخذت طريقها في انتاج سلع محلية عوضا عن استيرادها من الخارج . (صباح ،٢٠٠٤: ١٠٥) ولقد توافرت الشروط اللازمة لاستراتيجية التصنيع من اجل احلال الواردات بالنسبة لبعض الأقطار العربية التي اعتمدت في مراحلها الاولى على ثلاثة معايير هي :-

- حجم الطلب المحلي .
- توافر المواد الخام الرئيسة .
- توافر راس المال

وتزداد اهمية هذه المعايير بتقدم حركة التصنيع ، إذ يضاف لها زيادة الدخل القومي ، وتنويع القاعدة الصناعية وتدعيم الصناعات القائمة وتطويرها ثم تتوسع هذه المعايير اكثر عند البدء بتطبيق سياسة انشاء صناعات تصديرية فتشمل بالإضافة الى المعايير السابقة معايير اخرى اهمها ، امكانيات التمويل ومصادره ، وحجم الطلب العالمي ، وتوافر الخبرات الفنية الخاصة والاثر على ميزان المدفوعات والفترة اللازمة لا تمام انشاء المشروع .... الخ . (

سـعيد ،١٩٨٤: ٢٧٤)

٣- الطلـب المحـلي النهائـي Ultimate Local Demand

تعُـد دراسـة نمط تخصيـص المـوارد من بـين المسـائل الاساسـية التـي ترتبـط بحركـة النشـاط الـكلي للاقتصـاد ، وذلـك لان بنيـة الانتـاج القائمـة في أي مجتمـع في أي لحظـة زمنيـة ، انـما هـي حصيلـة لهيـكل الطلـب السـائد ، وعليـه فـان البرمجـة الاقتصاديـة في الدولـة ينبغـي ان تأخـذ مسـتويات الطلـب وقنواتـه المختلفـة بنظـر الاعتبـار ، وفي مقدمتهـا الاسـتهلاك بشـقيه العـام والخـاص ، والاسـتثمار والصـادرات . (الحـمادي،١٩٩٨٦: ٢١)

ان الزيـادة في الدخـول النقدية والانفاق الحكومـي تمثـل زيـادة ملموسـة في حجـم الطلـب الاسـتهلاكي وهـذا مـا يـؤدي الى تحسـين المسـتوى المعـاشي لكافـة طبقـات المجتمـع ، كـون الزيـادة في الدخـول النقديـة تولـد الزيـادة في الطلـب المحـلي عـلى المنتجـات الوطنيـة . (عبـد الكريـم ،٢٠٠٧: ١٢٥) ويعُـد الاسـتهلاك الخـاص ذا اهميـة رئيسـة في تحديـد تركيـب بنيـة الطلـب النهائـي ، وفي تأثـيرات هـذا التركيـب عـلى بنيـة الناتـج المحـلي ، كـون حجـم السـكان الـذي يسـتخدم هـذا الطلـب هـو ذلـك الحجـم الواسـع مـن المسـتهلكين الذيـن هـم في الوقـت نفسـه السـكان المنتجـين ، فـأي تغـيرات في بنيـة هـؤلاء السـكان وفي ظـروف عملهـم وكذلـك في الدخـل الفـردي المتـاح للأنفـاق الاسـتهلاكي هـي عوامـل مؤثـرة في بنيـة الانفـاق الاسـتهلاكي ، وترتبـط التغـيرات في حجم الاسـتهلاك الحكومـي الى حـد مـا، ارتباطـا موجبـا وقويـا بالحجـم المتزايـد للميزانيـة الاعتياديـة للدولـة ومـدى التوسـع الهائـل في الإيـرادات الحكوميـة وهـي متنوعـة المصـادر مثـل (عوائـد النفـط ، الضريبـة .... الـخ). (Lewis.،١٩٥٨: ٣٠) وفي البلـدان الناميـة أدت الزيـادة في حجـم السـكان بالإضافـة الى التحسـن في مسـتويات المعيشـة عـلى اثـر الإنفـاق الحكومـي الكبـير عـلى عمليـات التنميـة ، التـي ادت الى التقليـل مـن القـدرات التصديريـة للعديـد مـن البلـدان الناميـة التـي تتجـه لتحويـل بعـض المـواد والسـلع مـن القطـاع التصديـري الى قطـاع

الاستهلاك بسبب تزايد الطلب المحلي بمعدل أسرع من التوسع الإنتاجي ولذلك أصبحت من أسباب تناقص الصادرات في بعض الدول النامية ، تزايد الطلب المحلي على الاستهلاك ، مما يشكل ضغطا على حجم السلع المتاحة للتصدير. اما الاستثمار ، فهو عامل ديناميكي مهم للنمو الاقتصادي ، اذ ان معظم الدراسات التنموية اهتمت بشكل كبير في قدرته على خلق الطاقة الانتاجية وتوسيعها وارتفاع مستوى الاستخدام وبالتالي العمل على توسيع حجم الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني ، ولم تعالج جانب الطلب بما يتضمنه قدرة الاستثمار على خلق الدخول وتعظيم القدرة الشرائية بصورة كافية ، وعليه يتوجب التوازن بين هذين الأثرين لعملية الاستثمار . (Shaman،1981: 10) وتجدر الاشارة الى ان الاهمية الاقتصادية للاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية للبلدان النامية عموما قد تأكدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية واخذت تنمو نموا متسارعا في الاقطار ذات الدخل المتوسط . اما البلدان النفطية فلم تشهد اتساعا ملحوظا في استثمارات القطاع الصناعي حتى منتهى النصف الاول من العقد الماضي وذلك لانشغال هذه البلدان بتصنيع بعض المنتجات الصناعية الصغيرة الموجهة لسد الحاجة المحلية والتي لا تستلزم رؤوس اموال كبيرة.

المبحث الثاني/ واقع القطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي

اعتماد اقتصاد العراق على إنتاج وتصدير النفط الخام كمصدر رئيس للدخل جعل تقلبات أسعار النفط العالميَّة تنعكس بشكل سلبي على هيكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وأوجد حالة من عدم التوازن بين ما يخصص من عائدات النفط لمتطلبات الموازنة السنويَّة في العراق، وبين ما يخصص من العائدات لتطوير القطاعات القائدة للاقتصاد العراقي كالزراعة والصناعة التحويليَّة.

إنَّ تطبيق سياسات إصلاحيَّة يتطلب التنويع في الموارد الاقتصاديَّة واستغلال الفائض المالي من

قطاع النفط لإجراء الإصلاح. والتركيز حالياً على قطاع الصناعة لحل الأزمة الراهنة في البلد. إذ إنَّ الصناعة هي حجر الأساس الذي تبنى عليه اقتصاديات جميع الدول على حد سواء المتقدمة والنامية منها، فهي تسهم بشكلٍ كبير في تحسين مستويات المعيشة وزيادة دخل الفرد، إذ تسهم الصناعة التحويليَّة مساهمة كبيرة في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتوفير المزيد من العملات الأجنبيَّة وتحسين وضع ميزان المدفوعات.ان أي خطة لتنمية القطاع الصناعي يجب أنْ تستند الى استراتيجية اتجاهاتها تنبعُ من النظام السياسي والاقتصادي للبلد، و تعتمد على بعدين، الأول: تحديد المدى الزمني المرتبط بتحقيق أهدافها، والبعد الثاني: هو الاختيار بين البدائل المتاحة للوسائل والإجراءات التنفيذيَّة المستخدمة، ومن ثم لهذا السبب يسبق إعداد أي خطة للنهوض بالواقع الصناعي، إجراءُ تحليل اقتصادي للوضع القائم في القطاع وعلاقته بباقي القطاعات الاقتصاديَّة الأخرى المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحديد المشكلات والمعوقات، ومن ثمَّ وضع حلولٍ مناسبة محددة.

أولا / مؤشرات القطاع الصناعي

1- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي.

على الرغم من أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي المحلي الا ان مساهمته ضئيلة جدا في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة مساهمته عام ٢٠٠٠ (١ , ٤٪) وفي عام ٢٠٠٣ بلغت (٦ , ٤٪)وبعد ذلك بدأت بالتراجع بشكل ملحوظ حيث بلغت (٢ , ٢٪)عام ٢٠٠٨ وبلغت (٩ , ٢٪)عام ٢٠١٠ و (٧ , ٢٪ ، ٨ , ٢٪ ، ٣٪) للأعوام ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣. (وزارة التخطيط ،٢٥:٢٠١٣) وبلغت عدد المنشآت الصغيرة الخاصة عام ٢٠٠٩ حوالي (١٠٢٨٩) منشاة زادت الى (٤٣٦٦٩) منشاة صغيرة خاصة عام ٢٠١٢ ثم انخفضت الى (٢٧٦٩٤)منشاة خاصة عام ٢٠١٣ وبنسبة تغير سالب (-٦ , ٣٦٪) اذا توقفت معظم

المشاريع الخاصة بسبب توقف دعم الدولة لها وانقطاع الكهرباء وانكشاف السوق العراقية للخارج ودخول سلع بأسعار منخفضة ومن ثم عدم قدرة المنتج المحلي من المنافسة على ان معظم هذه المشاريع كانت منتجة واثبت قدرتها في تلبية الطلب المحلي طوال المدة الماضية ثم اخذ بالانخفاض خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٨) ليصل الى (١,١-٠,٩) ٪ وتعود أسباب الانخفاض الى نقص مصادر الطاقة ، هجرة أصحاب المعامل والايدي العاملة الماهرة الى الخارج، اغراق السوق المحلية بالسلع الاجنبية وغيرها . (معله ،٢٠١٠: ٢٥٩)

جدول (١) تطور الناتج المحلي الإجمالي

ومساهمة القطاع الصناعي للناتج في العراق بالأسعار الثابتة (١٩٨٨ = ١٠٠) للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٨) / مليار دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دينار)	معدل النمو معدل السنوي للناتج المحلي الإجمالي ٪	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ٪
٢٠٠٠	٤٢,٣	١,٤	٤,١
٢٠٠١	٤٣,٣	٢,٣	٤,٤
٢٠٠٢	٤٠,٣	-٦,٩	٤,٣
٢٠٠٣	٢٦,٩	-٣٣,٣	٤,٦
٢٠٠٤	٤١,٦	٥٤,٦	٣,٢
٢٠٠٥	٤٣,٤	٤,٣	٢,٢
٢٠٠٦	٤٧,٨	١٠,١	٢,٢
٢٠٠٧	٤٨,٥	١,٤	٢,٣
٢٠٠٨	٥١,٧	٦,٦	٢,٢
٢٠٠٩	٥٤,٧	٥,٨	٢,٩
٢٠١٠	٥٧,٩	٥,٨	٢,٩
٢٠١١	٦٣,٦	٩,٨	٢,٧
٢٠١٢	٧٠,٠	١٠,٠	٢,٨
٢٠١٣	٧٣,١	٤,٤	٣,٠
٢٠١٤	٧٩،١	٨،٢	١،١
٢٠١٥	٨١،١	٢،٥	٠،٩
٢٠١٦	٨٣،٣	٢،٧	٠،٨
٢٠١٧	٨٥،١	٢،١	٠،٩
٢٠١٨	٨٥،٢	٠،١	٠،٩

المصدر: بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية (٢٠٠٠-٢٠١٨)،ص٣-ص٢٠.

ثانيا/ أسباب فشل القطاع الصناعي في العراق

١. دور الاحتلال الذي قام بتدمير جميع البنى التحتية للقطاع الصناعي وخاصة المنشآت العملاقة والمصانع الكبيرة وحتى المعامل الصغيرة وذلك لتحقيق أهدافه بجعل العراق تابعاً مطيعاً لتنفيذ أهدافه وأجنداته الاستعمارية.

٢. تبوأ القيادات غير الكفؤة على رأس القرار في القطاع الصناعي وذلك بسبب مبدأ المحاصصة

الطائفية التي تجري بها العملية السياسية في البلاد والتي تم تطبيقها في جميع مفاصل المؤسسات الحكومية والتي وصلت حتى الى المناصب الصغيرة وبذلك تم استبعاد الكفاءات العلمية والتي تمتلك الخبرة الطويلة في مجال الصناعة.

٣. تردي الوضع الأمني في البلاد والذي أثّر تأثيراً مباشراً على جميع قطاعات الاقتصاد العراقي ومنها الصناعة حيث أدى الى تردي هذا القطاع الحيوي وتأخره بشكل واضح.

٤. انتشار الفساد وبشكل كبير جداً وفي جميع مؤسسات الدولة ومنها وزارة الصناعة وغياب الرادع القانوني والإجراءات الصارمة لمحاربة المفسدين والمتورطين وذلك بسبب المحاباة والمجاملات السياسية بين الكتل المشتركة في العملية السياسية.

٥. استهداف الكفاءات العلمية والتي تتمتع بالخبرات العلمية وخاصة في مجال الصناعة وكان الاستهداف على شكل قتل وتهجير وتهديد وطرد وإحالة على التقاعد.

٦. إهمال إعادة تأهيل المنشآت الصناعية الكبيرة والمصانع والمعامل والتي طالها التدمير والنهب والتي تعتبر عماد الصناعة العراقية.

٧. عدم الاهتمام بمجال البحث العلمي الذي يعتبر من أهم العوامل للنهوض بالقطاع الصناعي وتطويره وفق أحدث التطورات التكنلوجية في العالم وعدم وضع التخصيصات الكافية للبحث العلمي وعدم احتضان الكفاءات العلمية المتميزة وحمايتها من الإغراءات الخارجية من البلدان الأخرى التي تعمل على احتضانهم والاستفادة من عقولهم.

٨. عدم حماية الصناعة الوطنية والمنتجات المحلية من المنافسة مع مثيلاتها المستوردة وفتح أبواب الحدود على مصاريعها أمام الاستيراد العشوائي لجميع أنواع السلع الرديئة في ظل شبه غياب لدور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وغياب القوانين والتشريعات التي تنظم العملية الاستيرادية في البلاد.

٩. ضعف دور الاستثمار في الجانب الصناعي وعدم وجود

تخطيط استثماري حقيقي للنهوض بهذا القطاع الحيوي حيث يقتصر الاستثمار على قطاعات معينة مثل السكن والخدمات والكهرباء والنفط والجانب الصحي والخدمات.

١٠. ضعف السلطة التشريعية في البلد وإهمال دورها في إصدار التشريعات والقوانين التي تساهم بالنهوض باقتصاد البلد بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص وذلك بسبب التجاذبات السياسية والمصالح الحزبية والفئوية ما أدى الى زيادة التدهور في حالة الصناعة العراقية.

١١. إهمال معظم القوانين والتشريعات السابقة التي تنظم عمل القطاع الصناعي في البلد وعدم استبدالها بأخرى بديلة عنها.

١٢. الإهمال الحكومي الواضح للقطاع الخاص في البلاد وخاصة المتخصص في المجال الصناعي وعدم تقديم الدعم المالي والفني والاستشاري وعدم التعامل مع هذا القطاع كشريك أساسي مع القطاع العام للنهوض بالواقع المتردي للصناعة العراقية.

ثالثا / الحلول الكفيلة بالنهوض بالقطاع الصناعي العراقي.

يجب على السلطة التشريعية والتنفيذية ووزارة الصناعة القيام بتبني مجموعة من الحلول لغرض النهوض بالواقع المتردي للقطاع الصناعي في العراق وتحقيق التنمية المستدامة لهذا القطاع الحيوي لأخذ دوره الحقيقي في رفد الاقتصاد العراقي والدخل القومي بإيرادات كبيرة وتحويله من قطاع مستهلك الى منتج يساهم في انعاش الاقتصاد العراقي وأهم هذه الحلول هي:

١- اختيار الكفاءات العلمية والتي لديها الخبرة الطويلة في المجال الصناعي ووضعها في المناصب القيادية لإدارة هذا القطاع الحيوي بعيداً عن المحصصات السياسية التي تحكمها المصالح الحزبية والطائفية الضيّقة.

٢- الإسراع بوضع خطط تنموية وعلى أساس علمي سليم للنهوض بالقطاع الصناعي وبأنواعها الثلاثة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد ومراعاة مبدأ التعشيق بين هذه الخطط عند التطبيق بحيث تكون

إحداهـا مكمّلـة للأخـرى.

٣- العمـل الحقيقـي وبنيّـة صادقـة عـلى سرعـة إعـادة تأهيـل المنشـآت والمصانـع والمعامـل الحكوميـة وإعـادة زج الخـبرات الكفـؤة مـن الأيـدي العاملة(المعطّلـة حاليـاً) في هـذه العمليـة ويمكـن زجّهـم بـدورات علميـة تطويريـة خـارج البلـد لمواكبـة آخـر التطـورات العلميـة في جميـع مجـالات الصناعـة.

٤- العمـل بجـد للقضـاء عـلى جميـع حلقـات الفسـاد في المؤسسـات الحكوميـة وخاصـة التابعـة لـوزارة الصناعـة وذلـك مـن خـلال تفعيـل القوانـين والإجـراءات الصارمـة التـي تُحـدّ مـن اسـتفحال هـذا الوبـاء الفتّـاك وكذلـك مـن خـلال تحقيـق اسـتقلالية تامـة للقضـاء العراقـي وإبعـاده عـن التأثـيرات السياسـية.

٥- تشريـع وسـنّ قوانـين جديـدة وتعديـل القوانـين الملغـاة والخاصـة بتنظيـم جميـع حلقـات عمـل القطـاع الصناعـي في البـلاد.

٦- تفعيـل عمـل الجهـاز المركـزي للتقييـس والسـيطرة النوعيـة وتقديـم الدعـم الكامـل لـه وبأنواعـه المـادي والفنـي والبـشري والقانـوني ومنحـه السـلطات الرقابيـة الكاملـة عـلى عمـل جميـع الـوزارات والمؤسسـات إضافـة للقطـاع الخـاص ليتـم فـرض الرقابـة الكاملـة والصارمـة عـلى العمليـة الاسـتيرادية برمتّهـا.

٧- تفعيـل قوانـين التعرفـة الجمركيـة وبشـكل علمـي مـدروس يأخـذ بنظـر الاعتبـار الاتفاقيـات والقوانـين الدوليـة التـي تـم الاتفـاق عليهـا بـين الـدول ضمـن منظمـات التجـارة العالميـة والعربيـة لتحقيـق التوافـق بـين المصالـح التجاريـة للعـراق وحمايـة الصناعـة المحليـة والمنتوجـات الوطنيـة وبآليـة محكمـة تضمـن عـدم ارتفـاع الأسـعار عـلى المواطـن البسـيط وخاصـة فيـما يخـص السـلع والبضائـع الضروريـة في حياتـه.

٨- دعـم واحتضـان القطـاع الخـاص والتعامـل معـه كشريـك وليـس منافـس وتقديـم جميـع أنـواع الدعـم والتسـهيلات لـه وتحقيـق مبـدأ التـزاوج بينـه وبـين القطـاع العـام وتوجيهـه مركزيـاً بتنفيـذ المشـاريع الصناعيـة الصغـيرة وتفريـغ القطـاع العـام للمشـاريع الاسـتراتيجية

الكبيرة والمشاريع المتوسطة والتي تفوق امكانيات القطاع الخاص.

٩-وضع خارطة استثمارية حقيقية عامة لجميع محافظات العراق وبالتنسيق بين وزارة التخطيط والهيئة الوطنية للاستثمار وعدم فسح المجال أمام المحافظات بالاستثمار العشوائي خاصة في المجال الصناعي لأنه قد تكون نتائجه سلبية على الاقتصاد الوطني خاصة في عملية تكرار نفس المشاريع الصناعية في عدة محافظات بما يزيد عن الحاجة الفعلية المحلية ما يؤثر على الميزانية العامة للدولة.

١٠-التعاون بين الحكومة والبرلمان والكتل السياسية على تحسين الوضع الأمني لجعل العراق بيئة اقتصادية واستثمارية آمنة تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية والعربية لغرض تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبيرة وخاصة الصناعية منها والتي تحقق تنمية مستدامة للاقتصاد العراقي.

١١-إصدار تعليمات للوزارات والمؤسسات تلزمها بشراء احتياجاتها من السلع والبضائع من المصادر الوطنية وعدم السماح لها بالاستيراد من خارج العراق لأي سلعة موجودة في البلاد ومثال على ذلك منتجات المنشأة العامة للصناعات الجلدية وغيرها من الصناعات الرائدة في العراق.

١٢-الاهتمام الحقيقي بجانب البحث العلمي ورعاية الكفاءات والعقول العلمية وخاصة التي تتخصص في مجال الصناعة واحتضانها وتقديم جميع انواع الرعاية والدعم المادي والمعنوي وتوفير كافة مستلزمات البحث العلمي لها للاستفادة من نتائج هذه البحوث في تطوير القطاع الصناعي في البلد لأن هناك قاعدة عالمية معروفة يتم بموجبها قياس رُقي البلدان بمقدار التخصيصات لمجال البحث العلمي.

المبحث الثالث/ مصنع نسيج الديوانية (دراسة حالة)

اولا / نبذه تعريفية عن المصنع ....

يقع المصنع في محافظة الديوانية وعلى بعد (٤ كم) جنوب مركز المحافظة ويشغل مساحة من الارض (٣٨٠٠٠٠) م٢ ومساحة

الابنيـة والمسـقفات (١٢٠٢٤١) م٢ .
انشـأ المصنـع في اوائـل سـنة (١٩٧٠) تمـت المبـاشرة بالإنتـاج الفعـلي في ١/ ٥/ ١٩٧٩ وبطاقـة سـنوية تبلـغ ٨٦٤٩ طـن مـن الغـزول بنمـر مختلـف (٤١) مليـون كـتر طـولي مـن الاقمشـة المتنوعـة بالإضافـة الى انتـاج (٣٣١) الـف بكـرة خيـط .
وقـد بلغـت كلفـة الانشـاء (٣٤١٢٩١٠٥٨) فقـط دينـار عراقـي حسـب مـا ورد في تقريـر ديـوان الرقابة الماليـة لسـنة ١٩٨٣ وقـد قامـت مجموعـة مـن الـشركات الاسـبانية والألمانيـة والسـويسرية بتجهيـز المكائن أحيـث كانـت سـنة تصنيـع معظـم تلك المكائـن في (١٩٧٦) فضـلا عـن وجـود مكائـن روسـية الصنـع تـم تجهيـز المصنـع بهـا خـلال سـنة ١٩٩٠ ان الهـدف مـن انشـاء المصنـع في الديوانيـة لسـد حاجـة السـوق المحليـة مـن الاقمشـة والغـزل القطنـي والمخلـوط أولدعـم وتشـجيع زراعـة القطـن في المحافظـة المـادة الاوليـة الرئيسـية لهـذه الصناعـة اضافـة الى المـورد الاقتصـادي والاجتماعـي لسـكان المنطقـة .
وفي عـام ١٩٩٤ وبقـرار ارتجـالي تحـول الى شركـة مسـاهمة عامـة حيـث تـم بيع اسـهم هـذه الشركـة في اسـواق بغـداد لـلأوراق الماليـة وبمزايـده علنيـه تابعـه الى الشركـة العامـة للصناعـات القطنيـة وبتاريـخ ٢٠٠٨/٨/٢٥تـم فـك ارتبـاط المصنـع مـن الشركـة العامـة للصناعـات القطنيـة والحاقـه بالشركـة العامـة للصناعـات النسـيجية في الحلـة . علـما ان هـذه الاجـراءات ادت الى فقـدان كثـير مـن الفـرص التـي اتيحـت لبقيـة الـشركات في عمليـات التحديـث والتخصيصـات الماليـة التـي تكـون غالبـا للشركـة العامـة فقـط .
واسـتنادا الى قـرار مجلـس الـوزراء تـم دمـج الصناعـات النسـيجية الحلـة وشركـة واسـط العامـة والشركـة العامـة للصناعـات القطنيـة والصوفيـة والالبسـة الجاهـزة ومصنـع نسـيج الديوانيـة بشركـة واحـدة تسـمى بالشركـة العامـة للصناعـات النسـيجة والجلديـة ومقرهـا بغـداد (الكـرادة) في بدايـة عـام ٢٠١٦.

ثانيا / الهيكل التنظيمي لمصنع النسيج القطني في الديوانية

ادارة المصنـع قائمـة عـلى اسـاس

هيكلية تنظيم معين / وهو بمثابة الخارطة التنظيمية التي توضح فعاليات المصنع ونشاطاته الرئيسة مثل الانتاج التسويق والمالية والافراد ويوضح العلاقة الوظيفية بين الاقسام المختلفة وبالشكل الذي يحدد مواقع المسؤولية ومراكز اتخاذ القرارات لتحقيق اهداف المصنع .

يبين الشكل (١) الهيكلي التنظيمي لمصنع نسيج في الديوانية ومن الهيكل التنظيمي يتضح بان المصنع يتكون من عدة ادارات ذات اختصاصات مختلفة.

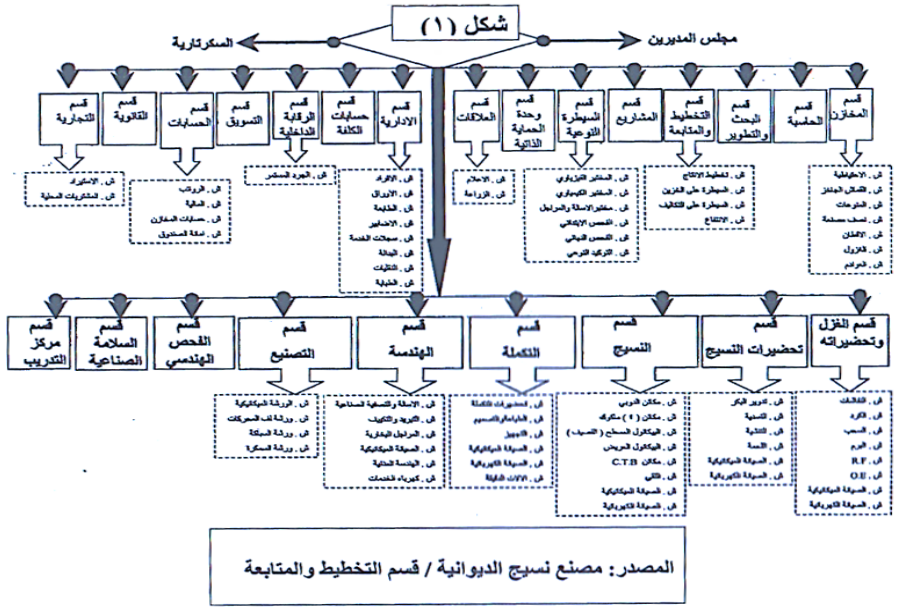

ثالثا/ تحليل المؤشرات الاقتصادية وتقويم اداء مصنع الديوانية

-1 تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية

يمكن لنا تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية بالاعتماد (عدد العاملين/ قيمة الانتاج الصناعي / الاجور والرواتب / قيمة مستلزمات الانتاج والقيمة المضافة الاجمالية يشير الجدول (٢) الى المؤشرات الاقتصادية لمصنع نسيج الديوانية وفيه نلاحظ ان عدد العاملين في المصنع بلغ (٢٥١٦) عامل في عام ٢٠٠٣ ثم حصلت زيادة في السنوات اللاحقة حيث بلغ (٣٧٣١) عامل في عام

٢٠٠٨ ويعود سبب الزيادة الحاصلة الى قرارات الدولة بخصوص اعادة المفصولين السياسيين والتعين ثم حصل انخفاض في اعداد العاملين خلال المدة (٢٠١١- ٢٠١٥) اذا بلغت عام (٢٠١٥) نحو (١٨٨٦) عامل وهذا يعود الى قانون التقاعد للمادة (١٢) ثالثا والذي ينص انه لوزير المختص او رئيس الجهة الغير مرتبطة بوزارة احالة موظفي الشركات والدوائر الممولة ذاتيا (الخاسرة) لمده ثلاث سنوات متتالية الى التقاعد اذا كان لدية خدمة لا تقل عن (١٥) سنة استثناء من شرط العمر.

اما بالنسبة لقيمة الانتاج فقد بلغت (١٧٨٠٦٥٠) الف دينار عام ٢٠٠٤ وبمعدل نمو سنوي بلغ ٨٪ ثم اخذ مسار سالبا ليصل الى (٣٨٨٣٥٠) الف دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ(-٥٦٪) عام ٢٠٠٧ وذلك لعدم شمول كافة العاملين في الدوائر الرسمية . وكان اكبر معدل نمو سنوي للإنتاج عام ٢٠٠٩اذ بلغ نحو (١٠٢,٨ ٪) تتجه للتعاقد مع وزارة الصحة بمنتوجات مصنع نسيج الديوانية ثم اخذت بالانخفاض خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٥) لتصل الى (١٠١٢٥) الف دينار عام ٢٠١٥ وبمعدل نمو سنوي سالب للإنتاج بلغ (-٨٨,٣ ٪) وبمتوسط لسلسلة زمنية (٢٠٠٣-٢٠١٥) بلغ (-٥١٤٪) اما بالنسبة للأجور والرواتب فكانت هي الاخرى متجه نحو الزيادة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١١) حيث بلغت عام ٢٠١١ بـ (٢٥٠٨٠١٧٢٨) الف دينار وهذا يعود الى قيام الدولة برفع القدرة الشرائية للمواطنين بعد عام ٢٠٠٣ اما بعد عام ٢٠١٢ اخذت بالتناقص لتصل الى (١٨٦٠٦٣٥٩) الف دينار عام ٢٠١٥ .

اما بالنسبة للقيمة المضافة الاجمالية فأنها تعد مؤشر معتمد التقييم لأي مشروع او منشأه أويلاحظ هناك تذبذب واضح حيث سجلت اعلى قيمة لها في عام ٢٠٠٥ حيث بلغت (١٨٦٦١٨) الف دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-٣,١٣٤٪) ثم انخفضت عام ٢٠٠٧ الى (٢٥٧٩) الف دينار وبمعدل نمو سنوي

سالب بلغ (-٣,١٠٠٪) وذلك لعدم شمول كافة العاملين في الدوام الرسمي وبعد ذلك اتخذت مسارا سالبا خلال السنوات التالية (٢٠٠٨-٢٠١٥) وبمعدل نمو سنوي سالب (-٣٣٪) عام ٢٠١٥ وبمعدل متوسط لسلسلة زمنية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) بـ (-٦٫١٢٪) ونستخلص من ذلك ان هذه المؤشرات اتخذت حالة من التقلبات الحاصلة فيها سنة بعد سنة مما يعكس ضعف القدرة من الانتفاع بها ولقد كانت هنالك مسوغات منطقية لهذا الانخفاض تتمثل في عدم توفير الموارد الاولية المحلية والمستوردة وانقطاع التيار الكهربائي المستمر وتقادم الآلات والمكائن وعدم توفير المواد الاحتياطية وتوقف بعض الخطوط الانتاجية وكذلك سادت خلال هذه المدة اضطرابات سياسية وإدارية وفنية وكانت للسياسات الحكومية في عدم توجيه التخصيصات الانفاقية للمعمل دورا في خلق هذه الصعوبات الكبيرة وهذه جميعا ادت الى انخفاض مستوى الانتاج والانتاجية في المعمل .

جدول (٢) المؤشرات الاقتصادية لمصنع نسيج الديوانية

السنة	عدد العاملين	قيمة الانتاج بالألف	معدل النمو السنوي للقيمة الانتاج	الاجور والرواتب بالألف	قيمة مستلزمات الانتاج السلعية	قيمة مستلزمات الانتاج الخدمية	القيمة المضافة الاجمالية	معدل النمو السنوي للقيمة المضافة
٢٠٠٣	٢٥١٦	١٦٤٨٣٥٠	_	٤١٤٩٠٠	٣٦٠٨٧٤٨	١٩٧٦٥٣	-٢١٥٨٠٥١	-
٢٠٠٤	٢٤٨٩	١٧٨٠٦٥٠	٨	٥٨٠٣٠٠	١٥٠٢٤٥٩	٨٢٢٦٤١	-٥٤٤٤٥٠	-٧٤,٧
٢٠٠٥	٣٣٢٧	١١١٩٦٠٠	-٣٧,١	٧٥٦٣٧٨	٧٧٩٢٩٨	١٥٣٦٨٤	١٨٦٦١٨	١٣٤,٣
٢٠٠٦	٣٩٢٢	٨٨٢٩٠٠	-٢١,١	٧٣٩٠٠٠	١٣٦٠٩٧٩	٤٠٨٢٧١	-٨٨٦٣٥٠	-٥٧٤,٩
٢٠٠٧	٢٩٨١	٣٨٨٣٥٠	-٥٦	٤٧٦٣٠٠	٢٠٩٤٠٢	١٧٦١٨٩	٢٧٥٩	-١٠٠,٣
٢٠٠٨	٣٧٣١	٦١٢٤٥٠	٥٧,٧	١٥٦٥٨٥١	١١٠٥٤٩٠	١٦٤٢٦٠	-٦٥٧٣٠٠	-٢٣,٩
٢٠٠٩	٣٦٤٠	١٢٤٢٠٠٠	١٠٢,٨	٢٢٢٦٣٣٩	١٤٩٦٦٣٦	٢٠٧١١٣	-٤٦١٧٤٩	-٢٩,٧
٢٠١٠	٣٤٧٨	١٥٦٨٧٠٠	٢٦,٣	٢٣٤٠٤٦٤٦	١٣٨٩٤١٨	٢٦٨٥٧٩	-٨٩٢٩٧	-٨٠,٦
٢٠١١	٣٤٧٩	٥٦٢٩٥٠	-٦٤,١	٢٥٠٨٠١٧٢٨	١٢٧٨٩٠٣	١٠٧٢٨٨	-٨٢٣٢٤١	٨٢١,٩
٢٠١٢	٣٣٧٨	٤٧٢٠٥٠	-١٦,١	٢٥١٨٩٨٦٧	١٩٦١٤٨٢	٥٣٥٥٢٦	-٢٠٢٤٩٥٨	١٤٥,٩
٢٠١٣	٢٤٩٣	٤٤٥٠٥٠	-٥,٧	٢٢٩٠٤٧٨٣	١٤٣١٤٥١	٢٥٩٣١١	-١٢٤٥٧١٢	-٣٨,٥
٢٠١٤	٢٣٩٢	٨٦٤٠٠	-٨٠,٦	١٩٧٩٠٣٨٧	٦٢٤٤٧٣	٣٤٣٦٣٠	-٨٨١٧٠٣	-٢٩,٢
٢٠١٥	١٨٨٦	١٠١٢٥	-٨٨,٣	١٨٦٠٦٣٥٩	٣٩١٩٢٧	٢٠٨٦٨٣	-٥٩٠٤٨٥	-٣٣
متوسط النمو السنوي لسلسلة الزمنية ٢٠٠٣-٢٠١٥	-١٣,٤٪			٩,٥٪			-١٢,٦٪	

المصدر : وزارة الصناعة والمعادن ،مصنع نسيج الديوانية ، قسم الحسابات .

رابعاً / تقويم الاداء الانتاجي لمصنع نسيج الديوانية

يشكل مفهوم تقويم الاداء اهتمام كبير من جانب المستويات الادارية المختلفة وتستوجب عملية تقويم الاداء ضرورة لتحديد الاهداف المرسومة لكل وحدة اقتصادية اولا\ وسائل تحقيق الاهداف المرسومة لكل وحدة اقتصادية ثانيا / التعرف على سائر العمليات الانتاجية والوقوف على العلاقات الاقتصادية التي تربط بين مختلف مراحل الانتاج والتوصل الى خصائص النشاط الانتاجي الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية واثر ذلك على ادارتها .

ان عملية تقويم الاداء هي اختيار افضل طريقة للإنتاج الذي يعني اختيار الاسلوب السليم والصحيح من بين اساليب متعددة وممكنة وقياس كفاءة اداءه عن مدة سابقة وهناك عدة معايير لتقويم الاداء :

١-معيار الطاقات الانتاجية

ان هدف جميع الانظمة الاقتصادية هو استغلال الطاقات الانتاجية بكفاءة عالية في الوحدات الاقتصادية وتبرز اهميتها بشكل اكثر الحاحا في اقتصاديات الدول النامية التي تعاني من تخلف اقتصادي واجتماعي خلال السنوات الطويلة الماضية فضلا عن محدودية الموارد الاقتصادية فيها ومن هنا تبرز اهمية الربط بين الطاقات الانتاجية وحسن استغلالها والموارد الاقتصادية المتاحة وعدم الاسراف باستخدامها .

ويقصد بالطاقة الانتاجية . القدرة الانتاجية المتوفرة في المشروع بما ذلك القائمة والمستحدثة والمستبعدة ضمن اسلوب انتاجي معين خلال مدة زمنية معينة ويتم قياس هذه القدرة في صورة ساعات عمل او وحدات انتاج او غير ذلك وهناك عدة انواع من الطاقة الانتاجية (محبوبة ، ٢٠٠٧: ١٥٩) :

أ- الطاقة الانتاجية التصميمية :

هي تلك الطاقة التي تحدد من قبل المنشاة الصناعية في ظروف توفر جميع مقومات العمليات الانتاجية اذا تمثل الطاقة القصوى للتجهيزات

بحسب تصميمها مع مراعاة الشروط الفنية والمتطلبات الاخرى كتنظيم خطوط الانتاج ودرجة الحرارة والرطوبة ودرجة المهارة وهي الطاقة التي قد ينشأ المشروع على اساسها .

ب – الطاقة الانتاجية المتاحة:

تمثل القدرة على الانتاج وفق اضعف مرحلة او عمليه انتاجية تأخذ بنظر الاعتبار الظروف والامكانات الموجودة والمتوفرة (المواد الخام والادوات الاحتياطية / الصيانة والادامة / ساعات العمل) وتميز هذه الطاقة بعدم ثباتها واختلافها من مدة الى اخرى بسبب التوقفات التي تحدث في المنشاة ولأيمكن تجنبها .

جدول (٣) الطاقة الانتاجية لمصنع نسيج الديوانية وحدة القياس (الف متر طولي)

السنة	الطاقة التصميمية	الطاقة المتاحة	الطاقة المخططة	الطاقة الفعلية	نسبة الانتفاع ٪	نسبة استغلال الطاقة ٪	نسبة التنفيذ ٪	
٢٠٠٦	٤٠٦٥٠	٣٢٥٠٠	٩٠٠٠	١٩٦٢	٢٧,٧	٦	٢١,٨	
٢٠٠٧	٤٠٦٥٠	٣٢٥٠٠	٩٢٥٠	٨٦٣	٢٨,٥	٢,٧	٩,٣	
٢٠٠٨	٤٠٦٥٠	٣٢٥٠٠	٩٥٠٠	١٣٦١	٢٩,٢	٤,٢	١٤,٣	
٢٠٠٩	١٧٣٢٠	١٧٣٢٠	١٣٠٠٠	٢٧٦٠	٧٥,١	١٥,٩	٢,,٢١	
٢٠١٠	١٧٣٢٠	١٧٣٢٠	١٣٠٠٠	٣٤٨٦	٧٥,١	٢٠,١	٢٦,٨	
٢٠١١	١٧٣٢٠	١٣٨٥٦	٤٠٠٠	١٢٤٩	٢٨,٨	٩	٣١,٢	
٢٠١٢	١٧٣٢٠	١٣٨٥٦	٤٠٠٠	١٠٤٩	٢٨,٨	٧,٥	٢٦,٢	
٢٠١٣	١٧٣٢٠	١٣٨٥٦	٤٠٠٠	٩٩٠	٢٨,٨	٧,١	٢٤,٧	
٢٠١٤	١٧٣٢٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٩٢	١٠٠	٤,٨	٤,٨	
٢٠١٥	١٧٣٢٠	٤٠٠٠	٣٢٠٠	٢٢,٥	٨٠	٠,٥٦	٠,٧	

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن ، مصنع نسيج الديوانية /قسم التخطيط والمتابعة

حسبت تسبة استغلال الطاقة =الطاقة الفعلية /الطاقة المتاحة ×١٠٠

نسبة الانتفاع =الطاقة المخططة /الطاقة المتاحة ×١٠٠

نسبة التنفيذ=الطاقة الفعلية /الطاقة المخططة ×١٠٠

حسبت النسب انفا من قبل الباحثة

ج- الطاقة الانتاجية المخططة: تعتمد على الطاقة التصميمية تمثل كمية الانتاج المستهدف والطاقة المتاحة في الوحدة الحصول عليه من السلع والخدمات الاقتصادية وتأخذ بنظر الاعتبار خلال مدة الخطة وهذه الطاقة العوامل الداخلية والخارجية المحيطة

بالمشروع كافة وينبغي عدم الابتعاد عن الطاقة التصميمية كثيرا اذ ان عدم الموازنة بين الطاقتين التصميمية والمخططة او الفعلية فضلا عن وجود فرق كبير بينهما يعبر عن ضعف الاداء الاقتصادي وان عدم استغلال الطاقات الانتاجية بصورة جيدة سيودي الى عدم تحقيق ربحية الوحدة الاقتصادية وبالتالي تكون عبئا ثقيلا على الاقتصاد

د- الطاقة الانتاجية الفعلية:

تعني الطاقة الانتاجية الفعلية كمية الانتاج الفعلي المتحققة اي الطاقة الانتاجية المستغلة فعلا خلال مدة زمنية معينة

واعداد العاملين المشتغلين فعليا اقل وبنسبة تنفيذ ٩٣ٍ٪ وفي عام ٢٠١٠بلغت الطاقة الفعلية (٣٤٨٦) الف متر طولي وبنسبة استغلال ٢٠١ٍ٪اي ان ٨٠٪من الطاقة الانتاجية معطلة وغير مستغلة اما في عام ٢٠١٥ فقد بلغت الطاقة الفعلية ٢٢٥ٍ٪وبنسبة تنفيذ ٧٠٠ٍ٪ . اي ان المعمل متوقف عن العمل لأسباب اهمها تتعلق بتقادم الآلات والمكائن فنيا واقتصاديا وعدم توفر الادوات الاحتياطية والمواد الاولية لاسيما مادة القطن وانقطاع التيار الكهربائي وعدم وجود دعم مالي من قبل الدولة لهذه القطاعات الإنتاجية اذ بلغت الطاقة المتاحة (٤٠٠٠) الف متر طولي لعامي (٢٠١٤-٢٠١٥)على التوالي .الطاقة الفعلية بلغت (١٩٦٢)الف متر طولي عام ٢٠٠٦ وبنسبة استغلال ٦٪وهي نسبة متدنية وهذا يعني ان اكثر من ٩٤٪من الطاقة الانتاجية معطلة وغير مستغله وبنسبة تنفيذ بلغت٨ٍ٢١٪ في حين بلغت الطاقة الفعلية (٨٦٣)عام ٢٠٠٧ وكما موضح في الجدول (٣)

أ- الطاقة التصميمية

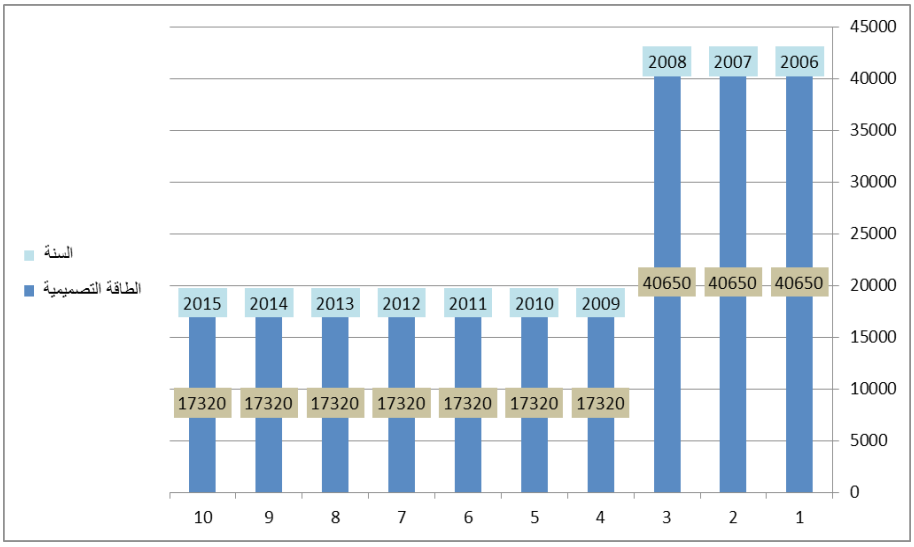

شكل (٢) من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (٣)

ب - الطاقة المتاحة

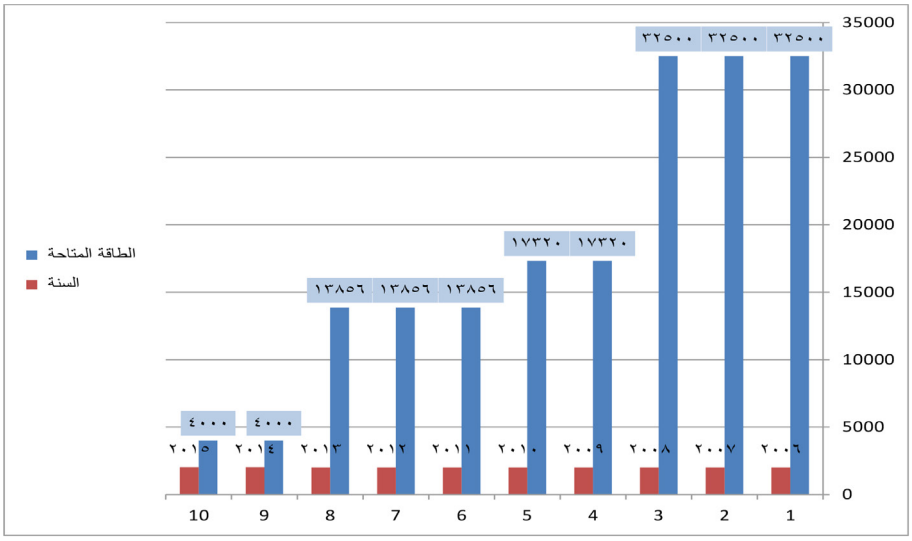

شكل (٣) من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (٣)

ج- الطاقة المخططة

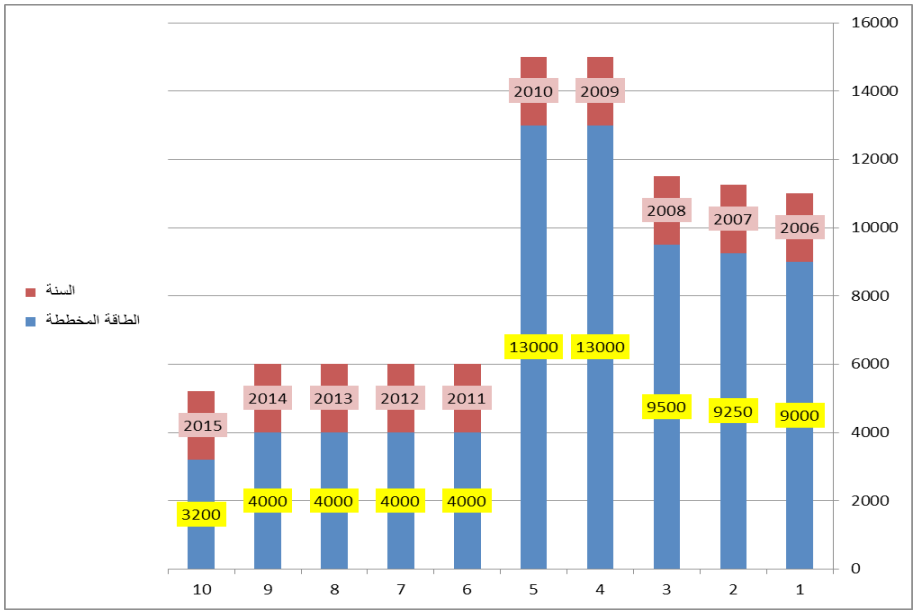

شكل (٤) من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (٣)

د - الطاقة الفعلية

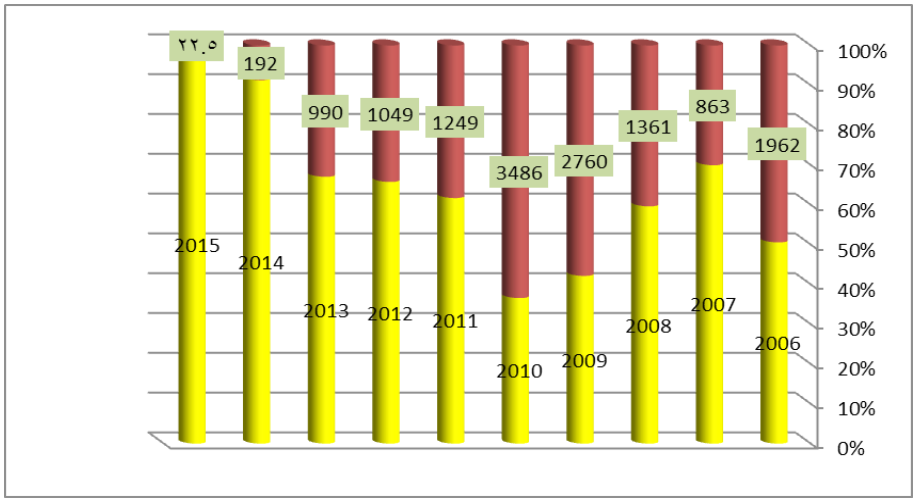

شكل (٥) من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (٣)

1-معيار الانتاجية

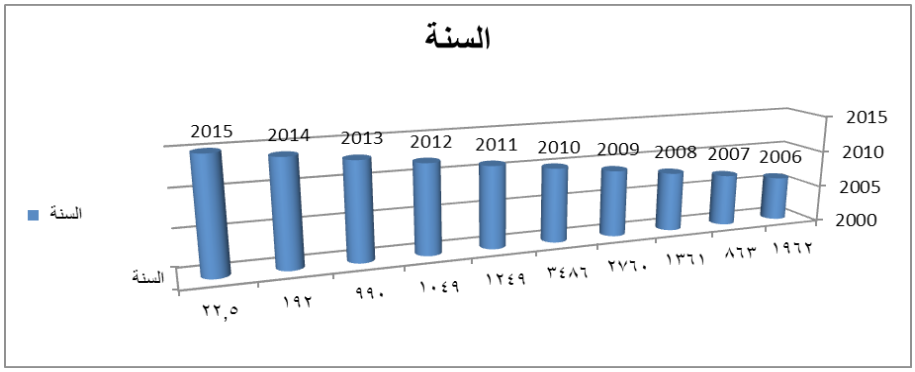

شكل (٦) من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (٣)

ان معيار الانتاجية من المعايير الاساسية لتقيم كفاءة عوامل الانتاج التي تستخدم في العملية الانتاجية ويمكن تعريف الانتاجية بانها العلاقة بين حجم المخرجات من السلع والخدمات وبين حجم المدخلات التي استخدمت في انتاجها بمعنى اخر العلاقة بين المدخلات (in put) والمخرجات (out put) ويعد قياس الانتاجية من الامور المهمة في كل المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية التي يهدف كل منها الى خفض التكاليف الى اقل حد ممكن للوصول الى اقصى اشباع ممكن سواء تبلور ذلك الاشباع في ربح محاسبي محقق او ربح اجتماعي او زيادة دخل ... الخ

وتقاس الكفاية الانتاجية بطريقة نسبية تاريخيا تعكس مدى التحسن في الانتاجية ومعدله على مدى السنين وتنمويا تقاس بما وصل اليه البلد المعني بالقياس الى الدولة المتقدمة صناعيا وتمثل الانتاجية العلاقة بين المدخلات والمخرجات وهذه العلاقة قد تكون كلية او جزئية وللحكم على اداء المشروع باستخدام مؤشر الانتاجية يمكن التميز بين معيارين للإنتاجية .

أ- الانتاجية الكلية

ان هذا المعيار يوضح العلاقة بين كمية او قيمة الانتاج والمستلزمات المستخدمة في العملية الانتاجية في صورتها الكلية ويعد من اهم المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة وقياس كفاءة الاداء في الوحدات الانتاجية / وتقاس الانتاجية الكلية من خلال قسمة الانتاج على عوامله وفق الصيغة الاتية :

الانتاجية الكلية =المخرجات / المدخلات = الناتج / عوامل الانتاج المستخدمة

ويمكن اعتبار الانتاجية الكلية مؤشرا لقياس كفاءة الوحدة الاقتصادية كلها ومن خلال مقارنتها لسلسلة زمنية معينة يتضح اداء تطور تلك الوحدة الاقتصادية نحو الافضل اولا .

ب - الانتاجية الجزئية

وهي تعبر عن العلاقة بين الناتج وعامل انتاجي واحد كالعمل او رأس المال او الموارد ويمكن التعبير عنها على وفق الصيغة الاتية :

الانتاجية الجزئية = كمية او قيمة الانتاج / كمية او قيمة احد عوامل الانتاج وتبرز اهمية الانتاجية الجزئية من خلال كونها تعبيرا دقيقا وأكثر تفصيلا لإنتاجية عوامل الانتاج ولهذا فيتم اللجوء الى الانتاجية الجزئية للتعبير عن قياس معيار الانتاجية ويتم ذلك اما عن طريق التعرف على انتاجية العمل ،انتاجية الاجر او انتاجية ساعة العمل وتعبر انتاجية العمل عن عطاء العمل الاجتماعي وفعاليته في عملية الانتاج ويعبر عنها بكمية المنتجات التي ينتجها في وحدة زمن العمل ،ومما لاشك فيه ان انتاجية العمل تحظى بأهمية خاصة في الفكر الاشتراكي اذ ينظر هذا الفكر الى العمل باعتباره القوة الانتاجية الاساسية ان لم تكن الوحيدة او بعبارة اخرى فان المعنى الاقتصادي للقوى الانتاجية في هذا الفكر هو تلك القوى القادرة على خلق قيم جديدة ولا يستطيع تحقيق ذلك غير عنصر العمل .

ويعتمد معيار الانتاجية عل جملة من المقومات والدعائم الاساسية التي من اهمها :

- وجود تخطيط للقوى العاملة بشكل علمي ومدروس .
- مكونات ونسب هيكل العمالة ومدى اعتمادها على العمال والفنيين والماهرين والتدريسين .
- نظام الحوافز والاجور ومدى ربطها بزيادة الانتاج والانتاجية سواء كان بشكل فردي او جماعي .
- العمالة الاجنبية وثقلها ضمن اجمالي القوى العاملة سواء من حيث العدد او الاجور .

١-انتاجية العامل في مصنع نسيج الديوانية

يوضح الجدول (٤)اتجاهات تطور انتاجية العامل في مصنع نسيج الديوانية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) ففي عام ٢٠٠٣ بلغت انتاجية العامل الواحد (٦٥٥,١) الف دينار ثم تلتها انخفاضات مستمرة حتى وصلت عام ٢٠٠٨ الى (٢٫١٦٤)الف دينار والى (٣٦,١) ،(٥,٤) الف دينار لعامي ٢٠١٤- ٢٠١٥ على التوالي ويمكن ارجاع ذلك الى عدة اسباب منها احالة الكثير من العاملين على التقاعد مما اثر على انتاجية العامل الواحد والاندثارات السنوية ،تكدس البضاعة الوطنية بسبب غزو البضاعة الاجنبية ،وندرة المواد الاولية وعدم وجود مواد احتياطية ،وارتفاع تكلفة المواد الاولية عشرة اضعاف المواد السابقة وقدم المكائن وعدم اجراء اي تحديث للمصنع وعدم وجود دعم من قبل الدولة للصناعة الوطنية كما موضح بالشكل (٧).

جدول (٤) انتاجية العامل في مصنع الديوانية (بالألف دينار نسيج)

السنة	قيمة الانتاج	عدد العاملين	معدل انتاجية العامل الواحد بالف دينار
٢٠٠٣	١٦٤٨٣٥٠	٢٥١٦	٦٥٥,١
٢٠٠٤	١٧٨٠٦٥٠	٢٤٨٩	٧١٥,٤
٢٠٠٥	١١١٩٦٠٠	٣٣٢٧	٣٣٦,٥
٢٠٠٦	٨٨٢٩٠٠	٣٩٢٢	٢٢٥,١
٢٠٠٧	٣٨٨٣٥٠	٢٩٨١	١٣٠,٣
٢٠٠٨	٦١٢٤٥٠	٣٧٣١	١٦٤,٢
٢٠٠٩	١٢٤٢٠٠٠	٣٦٤٠	٣٤١,٢
٢٠١٠	١٥٦٨٧٠٠	٣٤٧٨	٤٥١,٠
٢٠١١	٥٦٢٩٥٠	٣٤٧٩	١٦١,٨
٢٠١٢	٤٧٢٠٥٠	٣٣٧٨	١٣٩,٧
٢٠١٣	٤٤٥٠٥٠	٢٤٩٣	١٧٨,٥
٢٠١٤	٨٦٤٠٠	٢٣٩٢	٣٦,١
٢٠١٥	١٠١٢٥	١٨٨٦	٥,٤

المصدر : وزارة الصناعة والمعادن ، مصنع نسيج الديوانية / قسم التخطيط والمتابعة

شكل (٧) معدل انتاجية العامل (بالألف دينار)

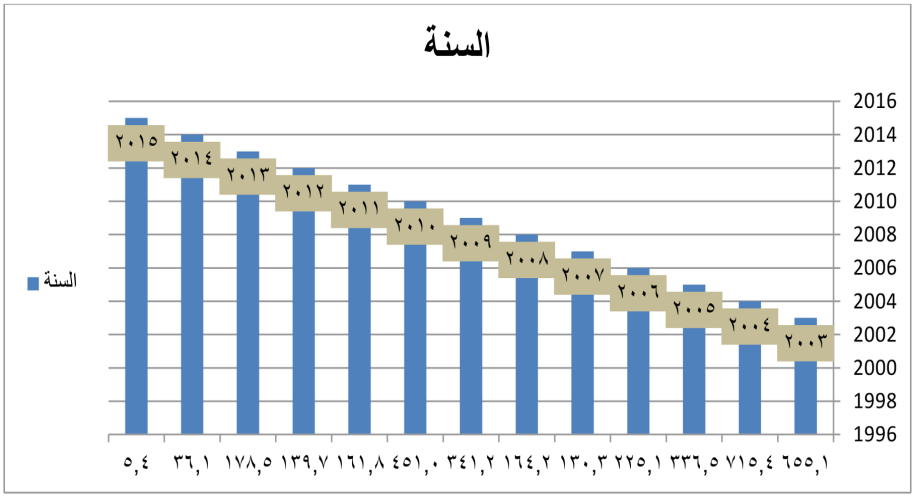

المصدر / من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (٤)

شكل (٨) اعداد العاملين في مصنع نسيج الديوانية

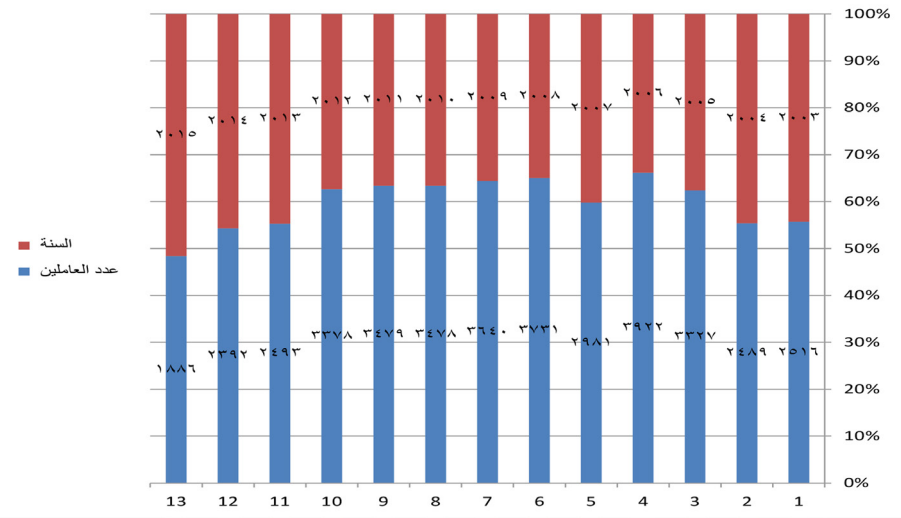

• المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (٤)

جدول (٥) انتاجية العامل في مصنع نسيج الديوانية (بالمتر الطولي)

وحدة القياس (متر طولي)

السنة	كمية الانتاج /متر	عدد العاملين	معدل انتاجية العامل الواحد بالمتر الطولي
٢٠٠٣	٣٦٦٣٠٠٠	٢٥١٦	١٤٥٥,٩
٢٠٠٤	٣٩٥٧٠٠٠	٢٤٨٩	١٥٨٩,٨
٢٠٠٥	٢٤٨٨٠٠٠	٣٣٢٧	٧٤٧,٨
٢٠٠٦	١٩٦٢٠٠٠	٣٩٢٢	٥٠٠,٢
٢٠٠٧	٨٦٣٠٠٠	٢٩٨١	٢٨٩,٥
٢٠٠٨	١٣٦١٠٠٠	٣٧٣١	٣٦٤,٨
٢٠٠٩	٢٧٦٠٠٠٠	٣٦٤٠	٧٥٨,٢
٢٠١٠	٣٤٨٦٠٠٠	٣٤٧٨	١٠٠٢,٣
٢٠١١	١٢٥١٠٠٠	٣٤٧٩	٣٥٩,٦
٢٠١٢	١٠٤٩٠٠٠	٣٣٧٨	٣١٠,٥
٢٠١٣	٩٨٩٠٠٠	٢٤٩٣	٣٩٦,٧
٢٠١٤	١٩٢٠٠٠	٢٣٩٢	٨٠,٣
٢٠١٥	٢٣٠٠٠	١٨٨٦	١٢,٢

المصدر ،وزارة الصناعة والمعادن ، مصنع نسيج الديوانية / قسم التخطيط والمتابعة

اما تطور انتاجية العامل بالمتر الطولي يوضح الجدول (٥) في عام ٢٠٠٣ بلغت انتاجية العامل الواحد (١٤٥٥,٩) متر طولي ثم توالت الانخفاضات حيث بلغت عام ٢٠٠٨ نحو(٣٦٤,٨)متر طولي وهذا يعود الى انخفاض كمية الانتاج المحقق فعلا لأسباب منها مضاعفة اعداد العاملين دون ان يقابلها زيادة في كمية الانتاج ثم ارتفعت عام٢٠١٠ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت انتاجية العامل نحو (١٠٠٢,٣)متر طولي وهذا يدل على كفاءة الاداء والاستفادة من مهارة العاملين لتحقيق زيادة ملموسة في كمية الانتاج وخلال المدة (٢٠١١-٢٠١٥)استمرت انتاجية العامل للمتر الطولي بالانخفاض لتصل الى (١٢,٢) متر طولي عام ٢٠١٥ وذلك لأسباب ورد ذكرها سابقا وكما موضح بالشكل (٩).

شكل (٩) معدل الانتاجية العمل بالمتر طولي

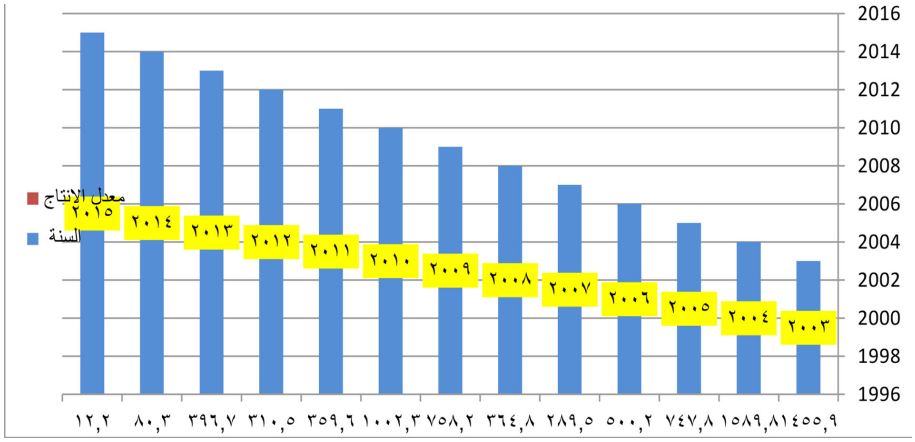

المصدر / من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (٥)

اما الجدول (٦) فيشير الى حالة المكائن العاملة في مصنع نسيج الديوانية مع العلم ان اغلب هذه المكائن قديمة نسبيا ،سنة الشراء لها سنة ١٩٧٦ حيث ان عدد المكائن الصالحة للعمل في قسم الغزل

(٢٠٤) ماكنة والعاطلة بحدود (٢٩) ماكنة اما المستهلكة فهي (٢٤) ماكنة والمعدة للشطب بحدود (٩٤) ماكنة .

اما قسم النسيج فقد كانت المكائن الصالحة للعمل بحدود (٨٥١) ماكنة والمكائن العاطلة (٧١٢) ماكنة والمكائن المستهلكة (٤٠) ماكنة والمتوسطة العاملة بدون نوعية (٦٣) ماكنة ، اما قسم التكملة فقد كانت المكائن الصالحة للعمل (١٥) ماكنة اما العاطلة عن العمل (١٦) ماكنة .

جدول (٦) حالة المكائن العاملة في مصنع نسيج الديوانية

القسم	المكائن الصالحة للعمل	المكائن العاطلة	المكائن المستهلكة	المكائن المعدة للشطب	المتوسط العاملة بدون نوعية	المجموع الكلي
الغزل	204	29	24	94		351
النسيج	851	712	40		63	1666
التكملة	15	16				31

المصدر/ وزارة الصناعة والمعادن ،مصنع نسيج الديوانية / قسم التخطيط والمتابعة

ويشير الجدول (٧) الى موقف المكائن التي تعمل بشكل جيد لعام ٢٠١٥ في قسم الغزل نحو (١٧٣) ماكنة ، وقسم النسيج بلغ مجموع المكائن التي تعمل بشكل جيد نحو (٦٣٠) ماكنة وقسم التكملة / تم ازالة المكائن فيه وهو في دور التأهيل ، اما قسم الخياطة فهو يضم حوالي (٨٣) ماكنة تعمل بشكل جيد تنوعت ما بين ماكنة ندافة ، مقص ، ماكنة خياطة .

جدول (٧) موقف المكائن للعام ٢٠١٥

القسم	اسم الماكنة	العدد	الحالة
الغزل	ماكنة نقاشات	٤	تعمل بشكل جيد
	ماكنة كرد	٤٨	=
	ماكنة سحب اولي	١١	=
	ماكنة برم	٨	=
	ماكنة زوي	٤	=
	ماكنة تمشيط	١٠	=
	ماكنة تحضير الملفات	٢	=
	ماكنة غزلF.R	٤٤	=
	ماكنة غزلE.O	٤٢	=
	المجموع	١٧٣	=
النسيج	ماكنة نسيج بيكانول	٥٧٦	تعمل بشكل جديد
	ماكنة نسيجCTB	٢٤	=
	ماكنة نسيج بيكانول جديدة	٣٠	=
	المجموع	٦٣٠	
الخياطة	ماكنة ندافة	١	تعمل بشكل جيد
	مقص	٢	=
	ماكنة خياطة متنوعة	٨٠	=
	المجموع	٨٣	

المصدر / وزارة الصناعة والمعادن ،مصنع نسيج الديوانية / قسم التخطيط والمتابعة

ملاحظة / تم ازالة المكائن في قسم التكملة وهي في دور التأهيل

الاستنتاجات :

١- قطاع الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يسهم في رفع الإنتاجية.

٢- ضعف المنافسة او انعدامها ، والتي تعد عنصر مهما يساعد على الرفع من القدرات الانتاجية للمؤسسات الصناعية.

٣- توقفت معظم المشاريع الخاصة بسبب توقف دعم الدولة لها وانقطاع الكهرباء .

٤- انكشاف السوق العراقية للخارج ودخول سلع بأسعار منخفضة ومن ثم عدم قدرة المنتج المحلي من المنافسة وهذا يعود الى سياسة الاستيراد المفتوح التي تنتهجها وزارة التجارة.

٥- على الرغم من أهمية القطاع الصناعي في النشاط الاقتصادي المحلي الا ان مساهمته ضئيلة جدا في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة مساهمته عام ٢٠٠٠ (١ , ٤٪) خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٨) ليصل الى (١ , ١-١ , ٠) ٪ وتعود أسباب الانخفاض الى نقص مصادر الطاقة ، هجرة أصحاب المعامل والايدي العاملة الماهرة الى الخارج، اغراق السوق المحلية بالسلع الاجنبية وغيرها.

استنتاجات (الجانب العملي)

١- عدم توفر ظروف العمل الجيدة داخل الاقسام في مصنع نسيج الديوانية وخاصة قسم الغزل الذي يفتقر الى اجهزة تكييف وذلك لوجود شعب تحتاج الى حرارة وقسم من الشعب تحتاج الى رطوبة وكذلك يفتقر هذا القسم الى المشاريع المهمة مثل مشروع المحلج لعدم توفر الامكانيات المالية له .

٢- انكشاف السوق العراقية للخارج ودخول سلع بأسعار منخفضة ومن ثم عدم قدرة المنتج المحلي من المنافسة وهذا يعود الى سياسة الاستيراد المفتوح التي تنتهجها وزارة التجارة. زيادة اعداد العاملين في المصنع وما يترتب على ذلك من ضغوط كبيرة على التكاليف حيث يعاني المصنع من وجود اعداد كبيرة فائضة عن العمل مما يوثر سلبيا على الانتاج والقيمة المتحققة .

٣- تقادم المكائن واندثارها فنيا واقتصاديا اضافة الى استبدال معظم اجزائها بمواد احتياطية بديلة صنع محلي كون الفترة السابقة لم يتم استيراد اي مواد تخصصية لها .

٤- عدم توفر ظروف العمل الجيدة داخل الاقسام وخاصة قسم الغزل الذي يفتقر الى اجهزة تكييف وذلك لوجود شعب تحتاج الى حرارة وقسم من الشعب تحتاج الى رطوبة وكذلك يفتقر هذا القسم الى المشاريع المهمة مثل مشروع المحلج لعدم توفر الامكانيات المالية له .

٥- عدم توفر المواد الاولية وخاصة مادة القطن .

٦- رداءة الخامات المنتجة في قسم الغزل من غزول والمستخدمة في العملية الانتاجية لقسم النسيج بسبب تقادم مكائن الغزل ورداءة المادة الاولية للاقطان .

٧- صعوبة ايجاد اصناف اقمشة منافسة لما موجود في الاسواق المحلية وهذا يعود الى سياسة الاستيراد المفتوح التي تنتهجها وزارة التجارة .

٨- استخدام مواد كيماوية واصباغ بديلة من مناشى شرقية وذلك لارتفاع اسعار المنشأ الاصلي .

٩- استمرار انقطاع التيار الكهربائي وعدم وجود بدائل اخرى يمكن الاستفادة منها في هذا المجال .

١٠-اغراق السوق المحلية بالمنتوج الاجنبي من الاقمشة وبأسعار زهيدة ومنافسة للمنتوج المحلي لعدم تفعيل قانون حماية المنتوج الوطني .

١١-يعاني المصنع من عدم الاهتمام بالتعبئة والتغليف للمنتجات وقلة الدعاية والاعلان عن المنتجات ،وعدم الاهتمام بالتسويق ودعمه بالاختصاص في مجال التسويق

١٢يعاني مصنع نسيج الديوانية من عدم الاهتمام بالتعبئة والتغليف للمنتجات وقلة الدعاية والاعلان عن المنتجات وعدم الاهتمام بالتسويق ودعمه بالاختصاص في مجال التسويق .

التوصيات

١-من الضروري بناء منشآت صناعيَّة من خلال البناء الجاهز وتزويدها بالمكائن لحل الأزمة

الراهنة وتشغيل أعداد كبيرة من العاملين، مع دعم المواد الأولية الداخلة في عملية الإنتاج، ومحاولة إنتاج المواد الأوليَّة محلياً.

٢-أهمية إعادة تأهيل المنشآت القائمة التي تملكها الدولة، وضرورة النهوض بها، بل وحتى تطوير المنشآت العاملة التي تحتاج ذلك منها على سبيل المثال التركيز على الصناعات كثيفة العمل كصناعات المواد الغذائيَّة، المنسوجات، والكهربائيات.

٣- من الضروري بناء شراكة جديدة بين القطاع العام والخاص، أي تحويل المنشأة الى قطاع مختلط عندما يتطلب الأمر ذلك، أو تحويل الشركات الى شركات مساهمة وتشجيع العاملين فيها على امتلاك جزءٍ من أسهم الشركة بحيث يتولد شعور لديهم بضرورة الحفاظ على ممتلكاتهم وتطويرها بما يحقق زيادة في الإنتاج.

٤-يتحتم توفير وتطوير البنى التحتيَّة لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، والتي بدورها تسهم كثيراً في خفض تكاليف الإنتاج والتي تنعكس بشكل إيجابي على رفع قدرة المنافسة للمنتج الوطني.

٥-الى جانب التركيز على الصناعات التي تتمتع بتشابكات أماميَّة وخلفيَّة قوية مع غيرها من الصناعات مثل صناعة البتروكيمياويات وصناعة التكرير، فضلاً عن تنمية مهارات العاملين في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة.

٦-علاوة على ضرورة الاستعانة بالجهاز المركزي للإحصاء/ مديريَّة الإحصاء الصناعي للحصول على أسماء المنشآت المتوقفة وأماكنها. اعادة توزيع العاملين الفائضين بين دوائر ومؤسسات الدولة الاخرى واعتماد العمالة الكفؤة .

توصيات (الجانب العملي)

١-وجود مساحات كبيرة داخل المصنع يمكن ان تكون حافزا لقيام مشاريع مقترحة كثيرة للقطاع الخاص والعام .

٢-تجديد وتحديث خطوط انتاجية بتكنولوجيا جديدة وحسب ما هو موجود في العالم .

٣-حماية المنتوج الوطني وتفعيل عمل التقييس والسيطرة النوعية

للسيطرة على نوعية البضائع الواردة.

٤-الاعتماد على الخامات المستخدمة في العملية الانتاجية ذات النوعية الجيدة ذات مناشيء عالمية معروفة .

٥-اعتماد نظام الحافز للوصول الى الطاقات التصميمية كما ونوعا .

٦-اعداد خطط تدريب الكوادر الموجودة في الاقسام الانتاجية .

٧-اعتماد برامج الصيانة الدورية والعامة لغرض الحفاظ على المعدات وتحسين اداها .

٨- البحث عن الاسواق لتصريف المنتجات في القطاع الحكومي والخاص عبر انتاج اقمشة لسد حاجة المؤسسات في القطاع الخاص والعام .

٩- محاولة طرح الافكار الناجحة التي تخدم المصنع من خلال تشكيل لجان من المتخصصين وامكانية تنفيذها حسب الاولية.

١٠- الزام الوزارات الاخرى في الشراء من شركات وزارة الصناعة والمعادن وخصوصا فيما يتعلق بالتجهيزات الطبية وبدلات القوات المسلحة وقوى الامن الداخلي .

١١- قسم الغزل بحاجة الى خط متكامل في جميع الشعب الانتاجية كون المكائن قديمة ولم يجري اي تحديث او تطوير لها ونوعية الانتاج رديئة لذلك فهو يحتاج الى قسم انتاجي جديد ابتدأ من النقاشات والكراد والسحب والبرم والغزل النهائي لا نتاج غزول بنوعية جيدة تناسب الخطوط الانتاجية الحديثة .

-١٢ فتح معامل اخرى مصغرة مثل معامل مقترحة وهي نسيج خيط حياكة او خيط فانيلا او معامل تنتج مادة غير نسيجة مثل الكانس او الكمامات او المياه المعدنية ، والنظر الى مشروع المحلج في قسم الغزل .

المصادر:

المصادر العربية:

١-ا رجيش شند ا ر (١٩٩٤)، التصنيع والتنمية في العالم الثالث، مطبعة المعرفة ، ترجمة: محمد محمود عمار، مصر

٢-احمد أبراهيم محمد(٢٠٠٠) ، التجارة الخارجية ودورها في تنمية الاقتصاد الاردني للمدة (١٩٨٠ - ١٩٩٥) . اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،العراق.

٣-الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٧٦)، تأثيرات التنمية الصناعية على التجارة الخارجية للدول العربية ، دراسة مقدمة الى مؤتمر التنمية الصناعية الرابع ، بغداد .

٤-جاسم ، كاظم (١٩٩٥) ، استراتيجية احلال الواردات وانعكاساتها على عملية التصنيع في البلدان النامية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، جامعة بغداد .

٥-جاسم ،حميد (١٩٧٩) ، الاقتصاد الصناعي ، مكتبة مجمع بابل ، العراق .

٦-حالوب كاظم(٢٠١٠) ألبيئة الاستثمارية الملائمة لقطاع الاعمال في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد(١٩) العدد (٧٤) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق، ٢٠١٠.

٧-الحمادي ، علي مجيد حمد (١٩٨٦)، امكانات واتجاهات التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي ، اطروحة دكتوراه (غ . م) ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،العراق ،

٨-خلف ، فليح حسن (١٩٨٥)، الاستراتيجية الأنسب للتنمية الصناعية في العراق ، تنمية الرافدين ، العدد الخامس عشر ، ايلول ، جامعة الموصل .

١-شير وكوف ،(١٩٧٧) ، وجهة نظر سوفيتية في استراتيجية التصنيع في البلدان النامية ، ترجمة كأمران قره داغي ، مجلة النفط والتنمية ، بغداد .

٩-صباح ، نزار كاظم(٢٠٠٤) ، الصناعات التحويلية بين ضرورات التأهيل والتحديث و التحديات

البيئية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، جامعة القادسية ، العراق .

١٠- عابد، محمد سعيد (٢٠٠١) ، التجارة الدولية ، مطبعة الاشعاع ، الاسكندرية ، مصر .

١١- عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى (٢٠٠٧)، قياس اثر العوامل المحددة للناتج الصناعي التحويلي في سوريا والاردن للمدة (١٩٨٠ - ٢٠٠٢) تنمية الرافدين ، المجلد (٢٩) ، العدد (٨٨) ، جامعة الموصل ، العراق .

١٢- فارس ، ناجي ساري (٢٠١٨)،واقع وافاق القطاع الصناعي في العراق ،مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد٣٦.

٢-فيحان، ممدوح عطا الله (٢٠٠٦)، تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على هيكل الصادرات السلعية في الدول النامية ، رسالة ماجستير(غ. م) مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،بغداد .

١٣- محبوبة ، بان عبد الرسول (٢٠٠٧)، متطلبات تطبيق نظام الإحصاء الواسع في تحقيق الميزة التنافسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد ، العراق .

١٤- محي الدين ، عمر(١٩٧٦) ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ،بيروت .

١٥- مخلف ،صبحي احمد(٢٠٢٠)، مشكلات توقف المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة في محافظات بغداد-البصرة-الانبار (دراسة تحليلية)، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد ٤٧، العدد٤، ملحق١، العراق .

١٦- موحي ، جواد كاظم (٢٠١٩)، تقيم استراتيجية دعم القطاع الصناعي الخاص في العراق على وفق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق .

١٧- النجفي ،سالم توفيق(١٩٨٨)، د. محمد صالح القريشي ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، مديرية دار الكتب ، جامعة الموصل، العراق .

١٨- وزارة التخطيط ،(٢٠١٣) ،

الجهـاز المركـزي للإحصـاء ، مديريـة الاحصـاء الصناعـي.
١٩- وزارة التخطيـط(٢٠١٣)، الجهـاز المركـزي للإحصـاء وتكنولوجيـا المعلومـات ، مديريـة الحسـابات القوميـة .
٢٠- وزارة الصناعـة والمعـادن / مصنـع نسـيج الديوانيـة / قسـم التخطيـط والمتابعـة .
1- وزارة الصناعـة والمعـادن / مصنـع نسـيج الديوانيـة / قسـم الحسـابات.

المصادر الاجنبية

1- A.Lewis ,(1958), Economic Development With Unlimited Supplies Of Labor in Economics Of Under .
-

2- G . Coker Strategies(1974), of Industrialization In Developing Countries , London , charts And Company.

3- G.C. Winston ,1997 The Growth In Of Industrial Economics Stanley Thrones (publishers), Ltd ., England.

-4 H. Brat ion ,(1970)‘ The Import Substitution Strategy Of Economic Development , Pakistan Development Review .

5- H.B.Chenery And Others (1973) Studies In Development Planning , Harvard University Review.

6- R. Nurse (1961), Patterns Of Trade And Development , Oxford University press , New York.

-7-W.Arthur Lew(i1966), Development Planning , New York , Hoper-row publisher’s ,

Assistant.Doctor. saadiyah hilal hasan hamed

Al-Furat Al-Awsat Technical University / Administrative Technical College / Kufa

drsadia516@gmail.com

Abstract.

Industry is the main engine of economic and industrial development through its performance and active role in the formation of the domestic product, and its importance lies in its influential role in protecting the national industry by increasing exports and decreasing imports, as well as in absorbing the huge numbers of labor and its ability to achieve technological progress. The industry in Iraq suffers from many problems and obstacles that have caused a severe decline in economic performance, most notably: the suspension of most production lines, the obsolescence of the technology used in them, the destruction of the infrastructure of this industry such as (electricity, water, means of transport and communications, ... and others), and the weakness of The local market, the deterioration of the living situation of consumers, the policy of commodity dumping, as well as the financing problems and low economic performance And the lack of a stable political environment, as well as problems related to laws and legislation, and the lack of a strategic vision for industrial development in line with the industrial reality in Iraq. Accordingly, this requires preparing the initial requirements to create a suitable environment for reforming the national industry, and identifying the most important strategies and core policies that must be Working on them as important priorities for the advancement of the industry, and enabling it to overcome its crisis and the challenges it faces. Hence, the state must have a future industrial vision aimed at building an advanced industrial sector, that defines the long-term directions of the Iraqi industry, which constitutes a general framework for the directions of industrial plans and a criterion for choosing its policy , to ensure their competition and complementarity.